نبض الاقتصاد

الاتحاد صوت القطاع الخاص ومظلته

نشرة اقتصادية شهرية
يصدرها الاتحاد العام للغرف
التجارية الصناعية اليمنية

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية
Federation of Yemen Chambers of Commerce and Industry

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

فكرة خارج الصندوق «نيو سام»... من أجل منتج وطني قادر على المنافسة

الصناعات المحلية في اليمن.. رافعة واعدة لتعافي الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي

٦٠ مشاركاً يتلقون تدريباً عملياً في ريادة الأعمال الخضراء

أقام الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٥، البرنامج التدريبي «ريادة الأعمال الخضراء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة»، في مقره الرئيسي، والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة، وغرفة الحديدة، ضمن جهود استراتيجية لدعم رواد الأعمال وتعزيز الاقتصاد المحلي المستدام.

التتمة في ص٣

الاتحاد يستعرض دراسة لتطوير تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن

استعرض الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، دراسة بعنوان «العوامل المشكلة لتنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن»، بحضور نائب رئيس الاتحاد الأستاذ محمد محمد صلاح، والمدير العام الأستاذ محمد محمد قفله، والمهندس محمد الفرزعي وكيل الهيئة العامة للاستثمار، والأستاذ خالد الخولاني مستشار وزير الاقتصاد والصناعة والاستثمار،

التتمة في ص٣

غرفة سيئون تعقد ورشة عمل حول تحديد احتياجات مالكات المشاريع لـ ٦٠ سيدة أعمال

بالشراكة بين غرفة تجارة وصناعة وادي حضرموت والصحراء»سيئون» و مؤسسة تمكين للتنمية، وبتمويل من برنامج زمردة التابع لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي؛ نظم قسم سيدات الأعمال في الغرفة، بالشراكة مع مؤسسة تمكين للتنمية، وبدعم من برنامج «زمردة» التابع لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، ورشة عمل بعنوان «تحديد احتياجات مالكات المشاريع».

التتمة في ص٣

الاتحاد العام يشارك في المؤتمر الدولي الخامس للتقنيات الذكية وتطبيقاتها

شارك الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية في المؤتمر الدولي الخامس للتقنيات الذكية وتطبيقاتها(eSmarTA-٢٠٢٥) ، من خلال تقديم بحث علمي مشترك بالتعاون مع جامعة تونتك الدولية للتكنولوجيا، قدّمه كل من الباحثة رنا صالح الجعوني، مدير إدارة الدراسات والبحوث في الاتحاد، والدكتور أيمن الصبري، عميد الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة تونتك الدولية للتكنولوجيا.

التتمة في ص٣

رئيس مجلس الإدارة

أ.محمد عبده سعيد

نبض الاقتصاد وصوت القطاع الخاص

بكل فخر وطموح يسرنا أن نضع بين أيديكم العدد الأول من نشرتكم الجديدة «نبض الاقتصاد» التي يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية.

هذه النشرة ليست مجرد إضافة إعلامية جديدة بل هي التزام راسخ من الاتحاد بضرورة إيجاد منصة دورية وفاعلة تكون بمثابة المرآة الحقيقية لأحوال القطاع الخاص اليمني والمنبر الصادق الذي يعكس آماله وتحدياته.

في خضم الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا يظل القطاع الخاص هو قاطرة الصمود والمحرك الأساسي الذي يرفض الاستسلام للجمود ويسعى جاهداً للحفاظ على عجلة الحياة الاقتصادية والدفع بها نحو الأمام. ومن هذا المنطلق فإن نبض الاقتصاد ترفع شعار وحدة العمل الاقتصادي وتسعى لتكون صوتاً للقطاع الخاص يدافع عن مصالحه وحقوقه وتعزيز الشراكة مع كافة الجهات الحكومية كما ستكون هذه النشرة جسراً للتواصل والحوار البنّاء لتوحيد الجهود نحو مستقبل مستدام.

تأتي نبض الاقتصاد لتملأ فجوة هامة في المشهد الاقتصادي ومقدمةً لشركائنا وللقارئ الكريم رؤية ثلاثية الأبعاد المعلومة الدقيقة والموثوقة والتحليل العميق والموضوعي والشراكة من أجل التنمية وسنعمل على أن تكون مصدراً للمستجدات والمؤشرات الاقتصادية المحلية والعالمية وتقديم قراءات تحليلية متخصصة للقضايا الاقتصادية الراهنة مع تسليط الضوء على الفرص المتاحة في ظل التحديات ووضع مقترحات عملية قابلة للتطبيق وتكون جسراً للتواصل والحوار البناء لتوحيد الجهود نحو مستقبل مستدام.

نبض الاقتصاد هي نبض القطاع الخاص واعدين إياكم بأن تكون هذه النشرة بوصلة ترشدكم في بحر المتغيرات الاقتصادية وصوتاً قوياً يدافع عن مصالحكم وحقوقكم كما نتطلع إلى تفاعلكم ومشاركاتكم وملاحظاتكم الثمينة لتكون نبض الاقتصاد منبراً يمثل كل فاعل في سوق العمل اليمني لنرسم خريطة طريق واضحة نحو يمن اقتصادي مزدهر.

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني
الاكتفاء يبدأ من منتجاتنا ... خطوتنا الأولى نحو اقتصاد قوي تبدأ من رفوف متاجرنا... عندما نختار المنتج اليمني، نختار مستقبل اليمن. #منتجي_وطني

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

نائب رئيس التحرير:
أ. محمد محمد قفله
المدير العام

مدير التحرير: محمد النظاري
مستشار هيئة التحرير: حسن الوريث
المخرجة: رانيا عبد الكريم الشوكاني

2

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

غرفة أمانة العاصمة تناقش دعم الصناعة الوطنية

في خطـوة تعكـس التزامهـا بتشـجيع ورعايـة الصناعـة الوطنيـة وتعزيـز القطـاع الصناعـي، نظمـت الغرفـة التجاريـة الصناعيـة بأمانـة العاصمـة صنعـاء اجتماعًـا هامًـا لرؤسـاء المصانـع الوطنيـة المتخصصـة في المـواد الغذائيـة، العصائـر، الألبـان، البلاسـتيك، الإسـفنج، الحفاظـات، الأدويـة، والميـاه المعدنيـة.

رأس الاجتمـاع الأستاذ علي محمـد الهـادي، رئيـس مجلـس إدارة الغرفـة، بحضـور الأسـتاذ محمـد محمـد صلاح، نائـب رئيـس مجلـس إدارة الاتحـاد ونائـب رئيـس الغرفـة، والمديـر العـام التنفيـذي عـادل محمـد الخـولاني، إلى جانـب رؤسـاء القطاعـات المعنيـة.

وخـلال الاجتمـاع، تـم التركيـز عـلى مناقشـة التحديـات والعقبـات الراهنـة التي تواجـه اسـتمرارية نشـاط القطـاع الصناعـي الوطنـي، وسـبل حلهـا، مـع التأكيـد عـلى ضرورة حشـد الجهـود والشراكـة مـع الحكومـة لمسـاندة وتنميـة الصناعـة الوطنيـة.

وفي مسـتهل الاجتمـاع، أكـد الأسـتاذ الهـادي اهتـمام الغرفـة البالـغ بحـل كافـة الإشـكاليات التـي تعيـق نشـاط المصانـع الوطنيـة، مشـيرًا إلى أن العمـل جـارٍ لضـمان حصـول المصانـع عـلى المزايـا والحوافـز المنصـوص عليهـا في قانـون الاسـتثمار ٢٠٢٥م، بمـا يعـزز مـن مكانتهـا ويجعلهـا قـادرة عـلى المنافسـة والصمـود أمـام المنتجـات المسـتوردة.

كمـا جـددت الغرفـة، خـلال الاجتمـاع الـذي جـاء في إطـار اسـتراتيجيتها لتعزيز الصناعـة المحليـة، التزامهـا بالدفـاع عـن مصالـح المصنعـين الوطنيـين، مشـددة عـلى ضرورة قيـام الجهـات الحكوميـة بإزالـة المعوقـات أمـام المصانـع ونشـاطها الصناعـي.

وتنـاول الاجتمـاع مجموعـة مـن القضايـا الحرجـة التـي تواجـه الصناعـات الوطنيـة، بمـا في ذلـك السياسـات الجمركيـة والضريبيـة التـي تعيـق العمليـة الإنتاجيـة، ونقـص المـواد الخـام، وارتفـاع التكاليـف عـلى مدخـلات الإنتـاج، بالإضافـة إلى التحديـات اللوجسـتية الناتجـة عـن تأخـر وصـول المـواد الأساسـية، وغيـاب الدعـم الـكافي مـن الجهـات الحكوميـة لتعزيـز قـدرة المصانـع الوطنيـة عـلى المنافسـة أمـام المنتجـات الأجنبيـة.

وأشـار المجتمعـون إلى أن العديـد مـن المصانـع تواجـه صعوبـات قـد تمنعهـا مـن إنتـاج أصنـاف معينـة وتزويـد السـوق بهـا بسـبب ارتفـاع التكاليـف.

وأقـر الاجتمـاع مواصلـة التنسـيق مـع الجهـات المعنيـة لضـمان اسـتدامة نشـاط المصانـع الوطنيـة وتعزيـز قدرتهـا عـلى المنافسـة، كمـا تـم تشـكيل لجنـة مـن كبـار رجـال الصناعـة لوضـع مصفوفـة بالمعوقـات لكافـة المنتجـات الصناعيـة لدراسـتها، وتقديمهـا في اجتمـاع مرتقـب مـع الجهـات الحكوميـة المعنيـة بالماليـة والاقتصـاد والصناعـة والاسـتثمار.

ونـوه الأسـتاذ الهـادي لتفاعـل وحـرص وزيـر الماليـة عـلى حـل كافـة الإشـكاليات أمـام الصناعـة الوطنيـة خـلال الاجتماعـات السـابقة، مؤكـداً أن الجهـات الحكوميـة والقطـاع الخـاص متفقـون عـلى أن الصناعـة الوطنيـة هـي أسـاس وقاطـرة نمـو الاقتصـاد الوطنـي.

رفع قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة أهم: وسائل دعمه وتشجيعه

مدير التحرير

في ظـل التحديـات الاقتصاديـة التـي تواجههـا الـدول، وتزايـد الاعتـماد عـلى الاسـتيراد، تـبرز أهميـة تشـجيع الإنتـاج المحـلي بوصفـه ركيـزة أساسـية لتحقيـق الأمـن الاقتصـادي والغـذائي، وضـمان الاسـتقرار التنمـوي.

لـذا يـبرز موضـوع دعـم الإنتـاج الوطنـي ليـس مجـرد خيـار اقتصـادي، بـل كخيـار اسـتراتيجي يعكـس إرادة الدولـة في الاعتـماد عـلى الـذات وبنـاء قاعـدة إنتاجيـة قويـة ومسـتدامة.

حيـث يُسـهم الإنتـاج المحـلي في خلـق فـرص عمـل جديـدة، وتحريـك عجلـة الاقتصـاد، وتقليـل الضغـط عـلى العمـلات الأجنبيـة مـن خـلال خفـض فاتـورة الاسـتيراد. كـما يتيـح للدولـة تحقيـق قيمـة مضافـة داخليـة مـن خـلال تشـغيل المـوارد المحليـة - مـن مـواد أوليـة وأيـدي عاملـة وخـبرات وطنيـة - بمـا يعـزز الناتـج القومـي ويقـوي الميـزان التجـاري.

لكـن أهميـة الإنتـاج المحـلي لا تتوقـف عنـد حـدود الاكتفـاء الـذاتي، بـل تتجاوزهـا إلى تحقيـق القـدرة التنافسـية. فالمنافسـة هـي المعيـار الحقيقـي لجـودة المنتـج الوطنـي واسـتدامته؛ ولتحقيـق هـذه القـدرة، ينبغـي التركيـز عـلى تحسـين الجـودة، وتطويـر التكنولوجيـا، وتبنـي معايـير الإنتـاج الحديثـة، إضافـة إلى دعـم الابتـكار وتدريـب الكـوادر البشريـة.

ولرفـع كفـاءة الإنتـاج المحـلي، لا بـد مـن تفعيـل الشراكـة بـين الحكومـة والقطـاع الخـاص. فالحكومـة مطالبـة بتوفـير البنـى التحتيـة، والإصلاحـات التشريعيـة، والحوافـز الضريبيـة والجمركيـة، فيـما يتعـيَّن عـلى القطـاع الخـاص أن يسـتثمر في التطويـر والتحديـث والتسـويق، وأن يلتـزم بمعايـير الجـودة والشـفافية في الإنتـاج.

كـما يُعـد تشـجيع المسـتهلك عـلى اقتنـاء المنتـج المحـلي عامـلًا مهـمًا في تنميـة هـذا القطـاع؛ فالثقـة بالمنتـج الوطنـي تُسـهم في تعزيـز الاقتصـاد المحـلي، وتمنـح المنتجـين دافعًـا لمواصلـة التحسـين والابتـكار.

ومـن خـلال الاطـلاع عـلى تجـارب الـدول التـي اسـتطاعت أن تبنـي اقتصـادًا قويًـا ومسـتقرًا، نـدرك بشـكل جـلي أن ذلـك عائـد لإيمانهـا بقدراتهـا الإنتاجيـة وتوفيرهـا للدعـم الـكافي لتنافـس عالميًـا.

ومـن هنـا، فـإن تشـجيع الإنتـاج المحـلي ورفـع قدرتـه التنافسـية يمثـلان الطريـق الأمثـل لبنـاء اقتصـاد وطنـي متـين، قـادر عـلى مواجهـة التحديـات، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة للأجيـال القادمـة.

الاتحاد وجمعية البنوك ينظمان ندوة البنوك الرقمية

أكـدت نـدوة اقتصاديـة حـول البنـوك الرقميـة والمحافـظ الإلكترونيـة، نظمهـا الاتحـاد العـام للغـرف التجاريـة الصناعيـة اليمنيـة بالشراكـة مـع جمعيـة البنـوك اليمنيـة، عـلى ضرورة تسريـع التحـول الرقمـي في القطـاع المـالي وتعزيـز الدفـع الإلكـتروني في السـوق اليمنيـة.

النـدوة، التـي حملـت عنـوان: «ثـورة ماليـة تعيـد رسـم خارطـة الاقتصـاد اليمنـي» وأقيمـت يـوم الأربعـاء ٢٢ أكتوبـر ٢٠٢٥، دعـت التجـار لاسـتخدام المحافـظ الإلكترونيـة بـدل التعامـل النقـدي، وتشـكيل لجنـة متابعـة لمخرجـات النـدوة، إلى جانـب ابتـكار نمـاذج عمـل جديـدة تتوافـق مـع متطلبـات القطـاع المـصرفي المحـلي.

وفي افتتـاح الفعاليـة، أكـد نائـب رئيـس الاتحـاد، الأسـتاذ محمـد محمـد صلاح: أهميـة التحـول الرقمـي الجـذري نحـو النقـد الإلكـتروني، وتغيـير الثقافـة السـائدة في المعامـلات الماليـة، داعيًـا الجهـات المعنيـة إلى وضـع التشريعـات اللازمـة لدعـم هـذا التحـول.

مـن جانبـه، أوضـح المديـر العـام للاتحـاد، الأسـتاذ محمـد محمـد قفلـه: أن النـدوة تـأتي في إطـار الشراكـة الفاعلـة بـين الاتحـاد وجمعيـة البنـوك اليمنيـة، لافتًـا إلى أن مشـاركة مديـري عمـوم الغـرف ورؤسـاء اللجـان التخصصيـة والبنـوك التجاريـة تعكـس حجـم وأهميـة الموضـوع.

بـدوره أشـار مسـاعد رئيـس جمعيـة البنـوك اليمنيـة، الدكتـور أكـرم الجرمـوزي: إلى ضرورة أن تسـارع البنـوك المحليـة في تبنـي التحـول الرقمـي لتلبيـة احتياجـات التجـار والمواطنـين، وجعـل المعامـلات الماليـة أكـثر مرونـة وسـهولة.

وشـملت النـدوة عرضـين تقديميـين؛ الأول بعنـوان: «مـن البنـك التقليـدي إلى البنـك الرقمـي: رحلـة مخاطـر وفـرص»، قدمـه الأسـتاذ عبـد الإلـه سـلام، المستشـار في الحوكمـة والمخاطـر والامتثـال (GRC)، والثـاني بعنـوان: «متطلبـات التحـول الرقمـي في البنـوك وتأثـيره»، قدَّمـه الدكتـور أكـرم الجرمـوزي.

وأكـد المشـاركون في النـدوة: أن التحـول الرقمـي يمثـل الحـل الأمثـل لأزمـة السـيولة؛ كونـه يحـد مـن تأثـير طباعـة العملـة، ويسـهم في تسـهيل المعامـلات الماليـة لمختلـف شرائـح المجتمـع، ويقلـل التعـثرات الماليـة مـن خـلال اكتـمال الـدورة المسـتندية للنقـد الإلكـتروني باسـتخدام المحافـظ الرقميـة. كـما اقترحـوا إقامـة ورشـة عمـل تكميليـة حـول «حوكمـة التحـول الرقمـي في المؤسسـات الماليـة»، لبنـاء خطـط عمليـة تسـتند إلى نتائـج هـذه النـدوة.

شـارك في النـدوة – التـي نسّـق لهـا وأشرف عليهـا رامـي جـمال، مديـر مركـز المعلومـات في الاتحـاد – ممثلـون عـن البنـوك والمحافـظ الإلكترونيـة وعـدد مـن رجـال الأعـمال.

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

٦٠ مشاركاً يتلقون تدريباً عملياً في ريادة الأعمال الخضراء

.... التفاصيل

وأكد نائب رئيس الاتحاد الأستاذ محمد محمد صلاح، أن البرنامج يأتي في إطار جهود الاتحاد لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في مجال المشاريع الخضراء، ودعا المشاركين إلى الاستفادة من محاور الدورة لتعزيز كفاءة إدارة أعمالهم وتحقيق مزيد من الإنتاجية والربحية المستدامة.

من جانبه، أوضح مدير عام الاتحاد الأستاذ محمد محمد قفله، أن المشاركين في البرنامج يشكلون نواة عملية لريادة الأعمال الخضراء، فيما شدد الدكتور أيمن الصبري، عميد الدراسات العليا في جامعة تونتك، على أن التدريب ركز على تمكين المشاركين من خفض تكاليف الإنتاج، وتحسين جودة منتجاتهم، وتوسيع نطاق انتشارها في السوق.

واستهدف البرنامج الذي استمر أربعة أيام، تأهيل ٦٠ مشاركًا من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة في مجال الاقتصاد الأخضر، وإكسابهم المهارات والخبرات العملية اللازمة لتطبيق الممارسات الاقتصادية الصديقة للبيئة.

وتولى قيادة البرنامج فريق من المدربين المتخصصين، حيث أدار التدريب في مقر الاتحاد كل من عبد الخالق عبدالله الجمرة، رنا صالح الجعوني، وعفيف مهيوب، فيما قدَّم التدريب في غرفة الأمانة كل من مسعد السالمي، نادية الحطامي، وميعاد القليسي، وفي غرفة الحديدة تولى التدريب كل من محمد أحمد، جميلة الصلوي، وأحمد الأدهمي.

وأشار المدرب عبد الخالق الجمرة إلى أن البرنامج سعى إلى تمكين رواد الأعمال من تبني ممارسات إنتاجية صديقة للبيئة، تسهم في خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما أكد المدرب مسعد السالمي أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يعزز المنتج الوطني من خلال الاستفادة من المواد الخام المحلية وإعادة تدويرها، ويحد من الاعتماد على المستوردات.

من جهته، أشار المدرب محمد أحمد إلى أن الدورة ركزت على تعزيز التواصل بين العمال وأصحاب المشاريع والجهات الحكومية، لتأسيس بيئة أعمال محفزة، وتطوير سياسات خضراء فعَّالة من حيث التكلفة تشجع الاستثمار الخاص، وترفع مستوى الوعي بالمنتجات والخدمات المستدامة، وتعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بدورها أشادت المدربة رنا الجعوني بدور القطاع الخاص، ممثلاً بالاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، في تمكين أصحاب المشاريع من الحد من التأثيرات البيئية السلبية، وخلق فرص عمل جديدة، ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. فيما اعتبر المدرب أحمد الأدهمي أن ريادة الأعمال الخضراء خطوة مهمة نحو تأسيس مشاريع تعتمد على معايير صديقة للبيئة، وتوازن بين الربحية والحفاظ على الموارد، بما يضمن استدامة الأعمال ويعالج التحديات البيئية القائمة.

وفي السياق ذاته، أوضحت المدربة جميلة الصلوي أن هذا النوع من البرامج التدريبية ذات البعد البيئي يُعد من محركات الاقتصاد الحديث، لما يوفره من فرص عمل جديدة، ويحسِّن أثر المشاريع على صحة المجتمع والبيئة، ويخلق قيمة اقتصادية مستدامة.

وتضمن البرنامج، الذي انطلق بالتزامن في كل من الاتحاد وغرفة أمانة العاصمة وغرفة الحديدة، جلسات تطبيقية تفاعلية، وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود الاتحاد والغرف التجارية لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال المستدامة، وتمكين القطاع الخاص من تبني سياسات اقتصادية داعمة للاستدامة البيئية والتنموية.

الاتحاد العام يشارك في المؤتمر الدولي الخامس للتقنيات الذكية وتطبيقاتها

.... التفاصيل

وجاء البحث بعنوان الذي قدَّمه الاتحاد: «تحسين التنبؤ بنجاح الشركات الناشئة باستخدام نموذج شجرة التكديس المحسّن مع ضبط المعاملات الفائقة البايزية»، والذي يهدف إلى تطوير نماذج ذكية قادرة على التنبؤ بمستقبل الشركات الناشئة باستخدام تقنيات تعلُّم الآلة المتقدمة، خاصةً في مواجهة التحديات المرتبطة بخلل توازن البيانات.

ويُعد هذا التوجه العلمي إضافة نوعية لبيئة ريادة الأعمال، لما له من أثر مباشر في دعم المستثمرين، وصنّاع القرار، وأصحاب المشاريع الناشئة في اليمن والمنطقة.

يُذكر أن المؤتمر، الذي شارك فيه ٥٥٠ باحثاً من ٣٢ دولة، عقد تحت إشراف منظمة IEEE، ويُعد من أبرز المؤتمرات الإقليمية المتخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والتقنيات الذكية، وقد تم قبول ٨٣ بحثاً من بين العديد من المشاركات المقدمة.

وتأتي هذه المشاركة العلمية في إطار حرص الاتحاد على تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، ودعمه للبحث التطبيقي كأداة استراتيجية تسهم في خدمة الاقتصاد الوطني، ودفع مسارات ريادة الأعمال والابتكار في الجمهورية اليمنية.

غرفة سيئون تعقد ورشة عمل حول تحديد احتياجات مالكات المشاريع لـ ٦٠ سيدة أعمال

.... التفاصيل

شهدت الورشة مشاركة نحو ٦٠ سيدة من رائدات ومالكات المشاريع، سواء بالحضور المباشر أو عبر الاتصال المرئي (زووم)، وسط أجواء تفاعلية اتسمت بالحوار المثمر وروح التعاون المشترك، بهدف تمكين المرأة اقتصاديًا في حضرموت.

وخلال افتتاح الفعالية، أعربت الأستاذة صفية صائل، رئيسة مؤسسة تمكين للتنمية، عن تقديرها للشراكة الفاعلة مع الغرفة التجارية وبنك الكريمي، مؤكدة: أن الورشة تهدف إلى الاستماع لصوت رائدات الأعمال وفهم التحديات والفرص التي تواجههن، بما يعزّز تطوير برامج تتوافق مع احتياجاتهن الحقيقية، تحقيقاً لرؤية المؤسسة في تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا.

كما ألقت الأستاذة بركة الحدري، مديرة قسم سيدات الأعمال بالغرفة التجارية، كلمة أشادت فيها بدور مؤسسة تمكين للتنمية وبنك الكريمي في دعم وتمويل المشاريع النسوية، مؤكدة حرص الغرفة على تطوير بيئة أعمال محفّزة وداعمة للمرأة في حضرموت.

من جانبه، عبّر الأستاذ سليم القحطاني، مدير بنك الكريمي في حضرموت الوادي والصحراء: عن اعتزازه بالمشاركة في هذه الفعالية، مشيرًا إلى اهتمام البنك بتوسيع برامجه التمويلية الموجّهة للنساء ودعم المبادرات الريادية التي تعزز دور المرأة في الاقتصاد المحلي.

بدوره قدّم الأستاذ فارس الصلوي جلسات الورشة، التي تناولت عدداً من المحاور، أبرزها: المشكلات والمعوقات التي تواجه سيدات الأعمال في مجالي التجارة والاستثمار، والاحتياجات الأساسية لنجاح واستدامة المشاريع النسوية، إضافة إلى البرامج التأهيلية والإدارية المطلوبة لتطوير قدرات رائدات الأعمال.

واختُتمت الورشة بنقاش مفتوح طرحت فيه المشاركات آراءهن ومقترحاتهن البنّاءة، وأسفرت عن عدد من المخرجات والتوصيات، من أهمها إعداد خطة عمل مشتركة للعام ٢٠٢٦م تنفذها الغرفة التجارية بالتعاون مع مؤسسة تمكين للتنمية وبدعم من بنك الكريمي، بهدف تعزيز فرص النساء في سوق العمل وتطوير مشاريعهن الريادية.

الاتحاد يستعرض دراسة لتطوير تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن

.... التفاصيل

والدكتور أيمن الصبري عميد الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة تونتك الدولية، المشرف على الدراسة.

هدفت الدراسة، التي أعدها كل من الأستاذة رنا الجعوني والأستاذ عبد الخالق الجمرة تحت إشراف الدكتور أيمن الصبري، إلى إبراز الدور الحيوي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

وخلال افتتاح اللقاء، أكد نائب رئيس الاتحاد: أن الاتحاد مدرك تمامًا للتحديات والمعوقات التي تواجه قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أن هذه الدراسة تأتي ضمن جهوده لدعم هذا القطاع وتحسين بيئة الأعمال. كما دعا الجهات المعنية إلى تبسيط الإجراءات ومعالجة أوجه القصور التي تعانيها هذه المشاريع، بالإضافة إلى اعتماد حوافز فعّالة تشجِّع الاستثمار المحلي وتعزز الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي.

بدوره، أوضح المدير العام للاتحاد: أن الدراسة أُعدت ضمن خطة الاتحاد لدعم هذا القطاع الحيوي، وتحليل العوامل التي تساعد على نجاح واستمرارية أنشطته.

وفي كلمته بهذه المناسبة أكد المهندس محمد الفرزعي، وكيل الهيئة العامة للاستثمار: على أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونه يوفر فرص عمل كبيرة للشباب، الذين يشكِّلون الفئة الأكبر من القوى العاملة في البلاد. وأضاف أن قانون الاستثمار الجديد قدم العديد من الحوافز والميزات المشجعة، والتي في حال تنفيذها بشكل فعّال ستسهم في تعزيز نجاح هذا القطاع وتضاعف قدراته التشغيلية والعوائد الناتجة عنه.

واستعرض الباحثان الإطار العام للدراسة، وتطرقا إلى النتائج العملية والتوصيات التي يمكن أن تساعد في تطوير هذا القطاع.

وفي ذات السياق، بيَّن الدكتور أيمن الصبري أن أبرز معوقات هذا القطاع تكمن في ضعف التمويل، وعدم قدرة المؤسسات على وضع خطط استراتيجية تستوعب فرص التمويل المتاحة في السوق أو تخلق فرصاً جديدة.

حضر اللقاء مدراء عموم الغرف التجارية وموظفو الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية.

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني
منتجنا... من أرضنا الطيبة... بخير أيادينا منتجاتنا الزراعية والصناعية ليست مجرد سلع، بل حكايات صبر وإبداع يمني... #منتجي_وطني

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

الإنتاج المحلي: العوامل المؤثرة والسياسات اللازمة

المنتجون المحليون يعملون في ظل بيئة إنتاجية غير مستقرة ، لكنهم يخلقون بدائل متنوعة للاستمرار

د.منصور علي البشيري

المستشار الاقتصادي للاتحاد

يأخذ موضوع الإنتاج المحلي من السلع والخدمات المختلفة وسبل تنميتها وتطويرها أهمية كبيرة على مستوى دول العالم المختلفة المتقدمة منها والنامية، كون الإنتاج المحلي يعد بمثابة المؤشر الصحي للاقتصاد الوطني والذي يبيِّن مدى التحسن أو التدهور والاعتلال في البنيان الاقتصادي، كما يعبِّر وبوضوح عن مدى استقلالية الاقتصاديات وسيادة الدول وقدرتها على الاعتماد على نفسها، وبما يعزز من أمنها الاقتصادي والاجتماعي ويجعلها أقل تأثراً بالتغيرات الإقليمية أو الدولية.

كما يساهم الإنتاج المحلي في تنويع الاقتصاد وزيادة مصادر الدخل، مما يجعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة وقدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، فضلاً عن توفير وخلق فرص العمل الجديدة، وبالتالي الحد من معدلات البطالة والفقر بين السكان، وتحسين مستوى معيشة للمواطنين من خلال زيادة الدخول، وتوفير المزيد من السلع والخدمات اللازمة للوفاء باحتياجات السكان.

حوافز مطلوبة

ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية الرامية إلى زيادة مستويات الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة وفي كافة القطاعات الإنتاجية، فإنه من المهم العمل على تطوير نظام بيئي محفز للأعمال في القطاعات الإنتاجية المختلفة يرتكز على أساس تبني الحكومات المختلفة استراتيجيات داعمة للإنتاج المحلي تقوم بضمان استدامة تنمية رأس المال الوطني واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتنمية الموارد البشرية والموارد الإنتاجية الطبيعية المتاحة وتهيئة الأطر التنظيمية والمؤسسية اللازمة، فضلاً عن ضرورة إرساء معايير الجودة الدولية وتحسين القدرات التنافسية للمنتجين على المدى الطويل.

تغيرات متواصلة

وقد شهد أداء القطاعات الإنتاجية السلعية العديد من التغيرات خلال السنوات الماضية، جراء تغيُّر العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية في اليمن، حيث عمل المنتجون المحليون في ظل بيئة إنتاجية غير مستقرة من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي ظل محدودية الخدمات الأساسية اللازمة للعمليات الإنتاجية والخدمية كالكهرباء والمياه والموانئ والمطارات والطرقات وغيرها، بالإضافة الى الاختناقات المتكررة في مصادر الطاقة من المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل المصانع والآلات ووسائل النقل المختلفة. ومع ذلك فقد تكيفت الكثير من المنشآت الإنتاجية مع هذه الظروف من خلال استخدامها وسائل متعددة للاستمرار في النشاط الاقتصادي وتوفير السلع والخدمات مثل: الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، وتغيير مصادر الطاقة المستخدمة واستخدام طرق بديلة لتوفير المدخلات الإنتاجية وتوزيع السلع والخدمات في كافة المحافظات اليمنية، فضلاً عن قيام العديد من المؤسسات الخاصة بتغيير نشاطها وبما يتواكب مع احتياجات السوق المستجدة.

وخلال السنوات الماضية ارتفعت قيمة ناتج قطاع الصناعات التحويلية من ٦٠٢ مليار ريال عام ٢٠١٣ إلى ٨٢٣ مليار ريال عام ٢٠٢٢ وبالتالي ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,١٪ إلى ٩,٥٪ خلال نفس الفترة، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع البناء والتشييد والذي ارتفعت مساهمته من ٤٪ إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة، فيما وصلت مساهمة قطاع المياه والكهرباء إلى ١٪ عام ٢٠٢٢.

أهمية كبيرة

من ناحية ثانية، تبرز أهمية القطاعات الإنتاجية السلعية في توظيف الأيدي العاملة، حيث تشير البيانات إلى أن القطاعات الإنتاجية توظف حوالي ٤٤٪ من إجمالي العمالة في الاقتصاد (باستثناء العاملين لحسابهم الخاص)، حيث يوظف القطاع الزراعي حوالي ٢٩٪ من العمالة وبإضافة العاملين لحسابهم الخاص ترتفع مساهمة القطاع الزراعي في توظيف العمالة إلى حوالي ٤٠٪، فيما يستوعب قطاع الإنشاءات حوالي ٩٪ من إجمالي العمالة، ويساهم قطاع الصناعة والتعدين بتوظيف ٦٪ من إجمالي العمالة.

بيانات وإحصاءات

أما بالنسبة لمدى كفاية الإنتاج المحلي في تلبية احتياجات السكان من السلع والمنتجات المختلفة، فتشير البيانات المتاحة إلى أن القطاعات الإنتاجية الأساسية (الزراعة والصيد، الصناعات التحويلية) تقوم بتوفير حوالي ٤٩٪ فقط من احتياجات السكان من السلع والمنتجات المختلفة، وهذا يعني أن هناك إشكالية كبيرة يعاني منها الاقتصاد اليمني بالنسبة لموضوع الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي والقطاعي، حيث يقوم القطاع الزراعي بتوفير حوالي ٨٢٪ من الاحتياجات السكانية من السلع والمنتجات الزراعية المختلفة ويحقق الاكتفاء الذاتي في العديد منها مثل: الذرة الرفيعة والدخن وبنسبة ٩٩٪، والشعير بنسبة ١٠٣٪. وفي الخضروات وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حوالي ١٠٠٪، منها ٩٥,٣٪ في البطاطس، وبنسبة ٦٦٪ في البقوليات، وبنسبة ٩٤٪ في الفواكه، وفي جانب المنتجات الحيوانية بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم ١٠٧٪، وفي البيض بنسبة ٩٩٪، أما بالنسبة للقمح والأرز والزيوت النباتية والسكر فيتم توفيرها عبر قطاع التجارة الخارجية.

قدرة محدودة

وفيما يخص قطاع الصناعات التحويلية والتعدين، فما تزال قدرة هذا القطاع محدودة جداً في الوصول إلى مستويات مقبولة من تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات المصنعة، حيث لم تتجاوز قيمة المنتجات المحلية المصنعة ٣٥٪ فقط من قيمة المنتجات الصناعية المستهلكة في الاقتصاد اليمني خلال العام ٢٠٢٢، فضلاً عن تركزها الشديد في مجموعة صغيرة من المنتجات الصناعية، فإلى جانب الصناعات الاستخراجية المتمثلة في استخراج النفط والغاز والصناعات المرتبطة بها والتي تستحوذ على حوالي ٣٣٪ من قيمة الناتج الصناعي، تأتي صناعة المواد الغذائية والمشروبات في المرتبة الثانية بنسبة ٢٧,٣٪ من قيمة ناتج القطاع، ثم منتجات المعادن بنسبة ٧٪ ومنتجات التبغ بحوالي ٦,٦٪ و الصناعات الإنشائية ب٦,١٪، ثم بقية الصناعات والمنتجات.

عوامل مؤثرة

ومن أبرز العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي: الموارد الطبيعية المتمثلة بالموارد النفطية والغازية، الموارد الإنشائية والمعدنية، الموارد الزراعية، الموارد السمكية المنتشرة على شريط ساحلي يتجاوز ٢٥٠٠كم، الموارد السياحية المتعددة والمتمثلة في بقايا الحضارات اليمنية القديمة.

ثم العوامل الاقتصادية المتمثلة بحجم السوق الاستهلاكية، السياسات الاقتصادية الحكومية (المالية والنقدية والتجارية، الاستثمارية).

تليها العوامل الاجتماعية: المتمثلة بالتعليم والتدريب، الصحة، الثقافة والمجتمع وأخيراً العوامل التكنولوجية: المتمثلة بالاستثمار في البحث والتطوير والذي يؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة وعمليات إنتاج أكثر كفاءة، إلى جانب أتمتة العمليات مما يزيد من سرعة الإنتاج ودقته، تسهيل إدارة سلسلة التوريد، وتوفير الطاقة والموارد، وخلق فرص عمل جديدة.

وتعتبر السياسات الاقتصادية أداة قوية لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق أهدافه المنشودة والتي من أهمها زيادة الإنتاج المحلي من السلع المختلفة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تهيئة بيئة استثمارية وبيئة أعمال ملائمة وجاذبة للمنتجين المحليين والمستثمرين، إلى جانب تشجيع عمليات الابتكار والتطوير، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وانطلاقاً من الأولويات القصيرة الأجل، والمتوسطة، وطويل الأجل التي تضمنتها أجندة عمل القطاع الخاص ٢٠٢٥، والتي تعد بمثابة العمود الفقري لعملية التعافي وإعادة الإعمار الشاملة في البلاد من وجهة نظر القطاع الخاص وبما يزيد من دور وأهمية وعمق الشراكة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لنمو وزيادة الإنتاج المحلي تستهدف تحقيق زيادة الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات المختلفة وبصورة تسهم في التقليل من الاعتماد على الواردات، وتعمل على تعزيز الانتعاش والنمو الاقتصادي في اليمن، إلى جانب المساهمة في إنعاش وتعزيز الوظائف المحلية، وخلق وظائف جديدة في الاقتصاد تساهم في التخفيف من حدة البطالة والفقر في المجتمع، بالإضافة للمساهمة في إيجاد حلول مستدامة للاستجابة للأزمات والصدمات المحلية أو الخارجية التي تواجهها اليمن، وبصورة تسهم في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن اليمني، إلى جانب تحقيق الاستثمار الجيِّد والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها اليمن وتعزيز دورها في تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي للسكان.

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

5

Issue Number: 10/ December/ 2025 العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م

الصناعات المحلية في اليمن.. رافعة واعدة لتعافي الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي

يحيى الضبيبي

على الرغم من التحديات المعقدة التي تواجه الاقتصاد اليمني، تبرز الصناعات المحلية اليوم كأحد أهم محركات التعافي الاقتصادي، وركيزة أساسية لتعزيز الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب دورها المباشر في خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

وتشهد اليمن، رغم الظروف الصعبة، تناميًا ملحوظًا في الاهتمام بإنعاش القطاع الصناعي وإعادة تموضعه كقوة إنتاجية قادرة على دعم التنمية المستدامة.

مقومات قوية للنمو

يمتلك اليمن قاعدة صناعية تراكمية ممتدة منذ السبعينيات، إذ شهدت الصناعات التحويلية والغذائية توسعًا متدرجًا خلال العقود الماضية بدعم من القطاع الخاص. وعلى الرغم من تأثر القطاع خلال سنوات النزاع، فإن السوق اليمنية – التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠ مليون نسمة – ما تزال تمثل بيئة خصبة للطلب المحلي، الأمر الذي يفتح الباب واسعًا أمام استثمارات صناعية جديدة قادرة على تلبية احتياجات السوق واستبدال المنتجات المستوردة.

عمود اقتصادي مستقر

وتشير البيانات الاقتصادية إلى نمو قطاع الصناعات الغذائية بمعدل يتجاوز ٨٪ بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، مع توقعات بارتفاعه إلى ١٠٪ مع نهاية العام ٢٠٢٥، مدفوعًا بزيادة الاستهلاك المحلي والتوسع في خطوط الإنتاج. كما تُظهر مؤشرات أخرى ارتفاع حصة المنتجات الغذائية والمشروبات إلى ٢٠٪ من إجمالي الصادرات اليمنية، حسب بيانات ٢٠٢١، ما يعكس قدرة هذا القطاع على خلق قيمة مضافة وإيرادات بالعملة الصعبة.

وتُعد الصناعات الغذائية من أكثر القطاعات نشاطًا واستقرارًا في السوق اليمنية، نظرًا لارتباطها المباشر بتلبية احتياجات المستهلك اليومية. وتشمل هذه الصناعات إنتاج الدقيق ومشتقاته، الألبان، العصائر، المياه المعدنية، الحلويات، والزيوت النباتية، إضافة إلى الصناعات الخفيفة مثل المخبوزات والمعجنات.

ورغم التحديات المرتبطة بالطاقة وارتفاع تكلفة المواد الخام، يواصل هذا القطاع توفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة في مجالات النقل والتعبئة والتسويق والخدمات اللوجستية.

وتؤكد التجارب المحلية أن الصناعات الغذائية تمتلك قدرة عالية على النمو والتوسع عند توفير الحد الأدنى من التسهيلات، لا سيما أن نسبة معتبرة من السلع الاستهلاكية ما تزال مستوردة، وهو ما يمنح المنتج المحلي فرصة واسعة لإحلال الواردات وتعزيز حضوره في السوق.

غير أن أحد أبرز التحديات يتمثل في اعتماد اليمن شبه الكامل على الاستيراد وتراجع قدرته الإنتاجية خلال الأعوام الماضية، وهو ما يشكّل عبئًا اقتصاديًا خطيرًا في ظل اضطراب سلاسل الإمداد العالمية وارتفاع أسعار السلع. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن اليمن يعتمد على الاستيراد لتغطية نحو ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية، فيما تشكّل الواردات الغذائية ما يقارب ٨٨٪ من إجمالي المعروض الغذائي في السوق، كما بلغت قيمة واردات السلع في عام ٢٠٢٤ حوالي ٤,٣٥ مليارات دولار، ضمن نطاق تراوح بين ٤,٣ و٤,٥ مليارات دولار خلال عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

وفي المقابل، لا تزال مساهمة القطاع الصناعي محدودة للغاية مقارنة بحجم الاقتصاد المنهك، إذ لم تتجاوز نسبتها نحو ١١,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات السابقة. وقد عمّق هذا الواقع فجوة الاعتماد على الخارج، ووسّع عجز الميزان التجاري، وفاقم هشاشة البنية الاقتصادية الوطنية، وفق ما أكده المهندس فهد حسن دهمش، وكيل مصلحة الضرائب والجمارك المساعد للقطاع المالي والإداري، في تحليل اقتصادي نشرته صحيفة الثورة بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥، بعنوان: «خارطة طريق وطنية بين الضرورة الاقتصادية ومقتضيات الواقع».

وأكد دهمش أن «غياب بيانات رسمية مكتملة لعام ٢٠٢٥ حتى الآن، يؤكد استمرار اعتماد الاقتصاد اليمني على الواردات، ولا سيما في الغذاء والوقود والسلع الأساسية، بالتوازي مع تراجع القدرة الإنتاجية المحلية، ما يبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة الاعتبار لقيمة العمل والإنتاج، واستعادة قدر من السيادة الاقتصادية».

فيما يشير خبراء آخرون إلى أن التحديات أمام الصناعة المحلية تبرز أيضًا في تدهور الناتج المحلي الفعلي، ونقص مداخيل النفط التقليدية، والاعتماد الكبير على الزراعة المائية، وعدم الاستقرار الأمني والمؤسسي الذي يثبط الاستثمار ويضر بسلاسل الإمداد، فضلاً عن البنية التحتية المتدهورة — كهرباء، موانئ، طرق ومرافق تبريد محدودة، وكذا نقص التمويل والائتمان الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورغم ذلك هناك قطاعات ذات إمكانات تصديرية يمكن أن تكون رافدًا للنمو إذا ترافق ذلك مع إصلاحات مؤسسية واستثمارات مستهدفة.

التوطين الصناعي

مع محدودية مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، أصبح التوطين الصناعي ضرورة وطنية للحد من التعبئة الخارجية وتقوية الصمود الاقتصادي.

بحسب المهندس دهمش، يرتكز التحول الصناعي على مسار متدرج يبدأ بدعم المنتج المحلي وتعزيز جودته، يليه توفير حماية تنظيمية مؤقتة، وصولًا إلى تمكين الصناعات الوطنية عبر توطين التكنولوجيا وتطوير سلاسل القيمة. لكن نجاح هذا المسار يتطلب تهيئة بيئة تشريعية واستثمارية مناسبة، وتفادي التسرع الذي قد يؤدي إلى نقص السلع وارتفاع الأسعار.

وتتفق رؤية دهمش مع عدد من خبراء الاقتصاد، في التأكيد على أهمية العناقيد الصناعية التي تبرز كخيار محوري لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية، من خلال توجيه كل منطقة نحو صناعات تتوافق مع ميزتها النسبية، مثل الصناعات السمكية في السواحل، والزراعية التحويلية في المرتفعات، ومواد البناء في مناطق الخام، والصناعات الخفيفة في المدن الكبرى.

وبناء على ذلك، فإن التوطين ليس مجرد خيار اقتصادي، بل رهان استراتيجي لإحياء الصناعة، وخلق فرص عمل، وتقليل فاتورة الاستيراد، وبناء اقتصاد قادر على الصمود في وجه الأزمات، ليصبح «صُنع في اليمن» رافعة حقيقية للتنمية والاستقلالية الإنتاجية.

رفع الكفاءة وبناء الثقة

تشدد العديد من الدراسات على ضرورة تعزيز القدرات الإنتاجية عبر دعم الابتكار، وإنشاء مناطق صناعية جديدة، وتوفير التسهيلات الاستثمارية، وتطوير منظومة التشريعات التي تحفّز الاستثمار وتحمي الإنتاج الوطني. كما تدعو إلى اعتماد برامج فعالة لإحلال الواردات، وإطلاق مبادرات موجهة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتوقفة، إلى جانب تنظيم الأسواق الداخلية، وضمان جودة المنتجات المحلية، وحماية المستهلك.

وتبرز هذه الدراسات أهمية تكثيف المؤتمرات الاقتصادية المتخصصة بالصناعة الوطنية، لما توفره من منصات تجمع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمستثمرين والمصنعين، بما يمكّن من مناقشة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي وطرح حلول عملية للنهوض به. وتمثل هذه الفعاليات فرصة لتطوير الصناعات التحويلية، وتوسيع نطاق الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، فضلًا عن دعم المشاريع الصغيرة والأصغر وتمكينها من التحول إلى منشآت إنتاجية أكبر قادرة على خلق فرص العمل وتعزيز تنافسية المنتج اليمني.

كما تؤدي هذه المؤتمرات دورًا مهمًا في تعزيز ثقة المستهلك بالمنتجات المحلية من خلال عرض نماذج ناجحة للصناعات الوطنية، وإتاحة بيئة ملائمة للمستثمرين للاطلاع على الفرص المتاحة في مختلف القطاعات الصناعية. وتسهم كذلك في بناء قاعدة بيانات وطنية تشمل المصانع والأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة، وهو ما يساعد صُنّاع القرار على صياغة سياسات اقتصادية دقيقة وأكثر فعالية، ويدعم جهود الدولة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية الاقتصاد بشكل مستدام.

وعي المستهلك

بحسب خبراء الاقتصاد، فإن نجاح الصناعات المحلية لا يعتمد على الجهود الحكومية فحسب، بل يرتكز أيضًا على وعي المستهلك، الذي يمثل عاملًا أساسيًا في استدامة القطاع. فالالتزام بشراء المنتجات المحلية، ودعم المشاريع الصغيرة، والمشاركة في المبادرات التمويلية أو برامج الشراء المسبق، يشكل استثمارًا اقتصاديًا واجتماعيًا طويل الأجل، يعزّز صمود الاقتصاد الوطني ويقوّي قدرته الإنتاجية واستقلاليته.

ودعم الصناعة المحلية من قبل المستهلك يوفر مزايا اقتصادية واجتماعية للمستهلك والبلد، ومنها أسعار أكثر ثباتًا على المدى الطويل (بتقليل الاعتماد على تقلبات العملة وتكاليف الاستيراد)، ومنتجات مُهيأة لذائقة محلية وجودة تحترم المعايير الصحية المحلية، وكذا دعم الاقتصاد المحلي؛ فكل ريال يُنفق على منتج محلي يعود جزئياً إلى المجتمع عبر أجور وضرائب واستثمارات محلية، فضلاً عن أهمية حماية الهوية الثقافية، كون المنتجات المحلية مثل القهوة، والمنتجات الجلدية والحرف، وغيرها، تحمل قيمة ثقافية وتفتح أسواقًا سياحية وتصنيعية مميزة.

فرص استثمارية

تنعم اليمن بمزايا اقتصادية كبيرة يمكن أن تجعل من القطاع الصناعي أحد أهم روافع النمو الاقتصادي، أبرزها:

- سوق محلية ضخمة تتجاوز أكثر من ٣٠ مليون مستهلك، ما يجعل الطلب على المنتجات الأساسية مستقرًا ومرتفعًا.
- توفر العمالة المحلية بتكاليف تنافسية، مع إمكانية تدريبها لتلبية احتياجات خطوط الإنتاج الحديثة.
- موقع جغرافي استراتيجي يربط بين الخليج والقرن الأفريقي والمحيط الهندي، ما يعزز فرص التصدير.
- تنوع الموارد الطبيعية والزراعية مثل البن والتمور والعسل والمأكولات البحرية، ما يمنح الصناعات التحويلية قاعدة قوية لزيادة القيمة المضافة.
- العديد من هذه الصناعات بدأت بالفعل بالتحول إلى منتجات ذات جودة تنافسية تستهدف أسواقًا في دول الجوار، خصوصًا مع تحسن تقنيات التعبئة والتغليف وتزايد مشاركة القطاع الخاص في تطوير سلاسل الإنتاج.
- وجود تشريعات تحفيزية للاستثمار الصناعي، بما يشمل تسهيلات ضريبية وإعفاءات لبعض المشاريع الإنتاجية، ما يرفع جاذبية القطاع أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى التطوير والتحديث.
- فرص كبيرة للاستفادة من التحول نحو الصناعات الخضراء والطاقة المتجددة، ما يتيح خفض التكاليف التشغيلية وفتح أسواق جديدة للمنتجات المستدامة.
- الطلب المتزايد على المنتجات المحلية والصحية، خصوصًا في مجالات الغذاء والأدوية والمواد الأساسية، ما يوفر قاعدة سوقية واسعة للمستثمرين الجدد.
- تعزيز التكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع المشاريع الكبرى لتشكيل سلاسل إنتاج متكاملة، ما يزيد من القدرة التنافسية ويحد من الواردات.

الأمن الغذائي

يمثل تعزيز الإنتاج المحلي ركيزة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي الوطني وتقليل هشاشة المجتمع أمام تقلبات الأسواق العالمية. فالصناعات الغذائية والتحويلية القائمة على المنتجات الزراعية المحلية، مثل البن والعسل والتمور والأسماك، تسهم في خلق قيمة مضافة تحافظ على الموارد داخل البلاد وتمنح المزارعين والصيادين فرصًا أكبر لرفع دخلهم. كما تسهم هذه الصناعات في تقليل فاتورة الاستيراد والحدّ من الضغط على العملة الصعبة، ما ينعكس إيجابًا على استقرار الأسعار وقدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية.

مشروع وطني للمستقبل

بشكل عام، يشكل دعم الصناعات المحلية في اليمن مشروعًا اقتصاديًا وطنيًا متكاملًا، لا يقتصر على الإنتاج فحسب، بل يمتد ليشمل: خلق فرص عمل واسعة وتخفيف البطالة- تعزيز استقرار الأسعار- تقليص العجز التجاري- تنشيط سلاسل التوريد المحلية- تقوية قدرة البلد على مواجهة الأزمات الدولية.

ويؤكد الخبراء أن الاستقرار السياسي والأمني يمثل عاملًا حيويًا لتحقيق هذه الأهداف، حيث يتيح بيئة مستقرة للاستثمار، ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ويدعم استمرار المشاريع الصناعية والتجارية دون مخاطر توقف أو تعطيل، ما يجعل الصناعة الوطنية أكثر قدرة على النمو والاستدامة.

ومع استمرار المبادرات الحكومية والخاصة، وتوسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبروز رغبة متزايدة لدى المستهلك اليمني لدعم المنتج الوطني، فإن القطاع الصناعي اليمني يمتلك فرصة تاريخية للانطلاق نحو مرحلة جديدة من النمو، وفتح آفاق واعدة لاقتصاد أكثر استدامة وقدرة على المنافسة إقليميًا.

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني

اختيارك اليوم... يصنع غدًا أفضل بدعمك للمنتج المحلي، تمنح آلاف الأسر عملاً، وتعزز صمود الاقتصاد الوطني. ..... #منتجي_وطني

قصة نجاح

أسماء الجعدي من قلب صنعاء تعجن التحديات فتخبز الأمل

في أحد أحياء صنعاء الهادئة، وقفت أسماء الجعدي أمام مفترق طرق في حياتها. شابة يمنية تحمل قلبًا كبيرًا وطموحًا أكبر، لكنها كانت تواجه تحديات صحية وجسدية تمنعها من تناول السكر والدقيق والدهون، ما أثر على حياتها اليومية.

بحثت أسماء عن مشروع يتيح لها تقديم مخبوزات صحية ولذيذة، لا تؤثر على صحتها، ورغم عدم امتلاكها أي خبرة في إعداد أبسط المخبوزات، واجهت الخوف بانفتاح على شغفها؛ فقادها قلبها نحو عالم المخبوزات اليمنية، ذلك العالم الذي يعبق برائحة الماضي ونكهة البيوت القديمة، لتبدأ رحلة غيَّرت حياتها بالكامل.

بدأت أسماء تتعلم المهنة من الصفر، بالاطلاع والممارسة العملية والاستفادة من خبرات الآخرين، مستندة إلى رغبة عميقة في بناء مشروع يعكس روحها وإبداعها. ومن هنا وُلد «مخبز جدتي»، مشروع يقدم مخبوزات يمنية محلية بطابع مختلف، معتمدًا على الحبوب الكاملة، الجودة العالية، والتغليف الصديق للبيئة.

في أرفف المخبز تتوزع روائح الكرواسون، البيتزا، خلية النحل، بنت الصحن، خبز التنور الساخن، الملوج، الذمول، المعمول من الشعير والدُخن الصحي، والكعك، إلى جانب القهوة بأنواعها.

بدأت أسماء بالعمل مع موظفتين فقط، ومع مرور الوقت توسع الفريق ليصبح ثلاث موظفات وموظف مبيعات، في مشروع تجاوز اليوم عامين وشهرين من العمل المتواصل. لم يكن الطريق مفروشًا بالنجاح، فقد واجهت تحديات كبيرة، أبرزها عدم الخبرة في المخبوزات والصعوبات الصحية للعمل اليدوي، والتكاليف المالية غير المتوقعة وتراكم الإيجارات والرواتب في ظل اقتصاد صعب، وتأخر التصاريح الحكومية التي تتطلب التنقل بين عدة جهات، إلى جانب مشكلة تقليد اسم مشروعها من قبل منافسين آخرين، مما سبب التباسًا لدى الزبائن.

ومع ذلك، لم تفكر أسماء يومًا في التراجع، فهي تؤمن أن مشروعها ليس مجرد متجر، بل رسالة.

نقطة التحول: ريادة الأعمال الخضراء

التحول الأهم جاء عندما شاركت أسماء في برنامج ريادة الأعمال الخضراء الذي نظَّمه الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية... هناك أدركت أن مشروعها يمكن أن يكون مختلفًا ويصبح جزءًا من الحل.

وبدأت بتنفيذ خطوات واضحة من التحول إلى الطاقة الشمسية، إلى إعادة استخدام بقايا الخبز لتغذية الحيوانات، واستخدام الأكواب الزجاجية محلية الصنع ذات استمرارية أكبر بدلاً عن الأكواب الكرتونية، عند تقديم القهوة والشاي، إلى جانب تقليل التغليف البلاستيكي إلى النصف واستخدام التغليف الكرتوني.

لم تكتف بهذا، بل زرعت النباتات داخل المخبز وحوله من خلال إعادة استخدام المياه المستخدم أثناء مراحل العمل لري الأشجار، وكذلك تجميع بقايا المخبوزات كطعام للحيوانات. والأجمل أنها وتطبيقاً لإحساسها بالمسؤولية الاجتماعية توزع ما يفيض من مخبوزات على المحتاجين كمشاركة لهم في خير مخبزها.

ردود فعل الزبائن كانت مذهلة، لأن الناس يشعرون بما يُصنع بإخلاص، إذ أحبوا المنتجات الصحية والصديقة للبيئة، وأشادوا بالأكواب الكبيرة التي أصبحت جزءًا من هوية المكان.

ثم جاءت اللحظة الذهبية: أسماء تفوز بجائزة أفضل مشروع من بين ٢٠ مشروعًا مشاركًا، وسط احتفاء الزبائن الذين كانوا جزءًا من الرحلة منذ البداية.

حلم لا يتوقف عند باب المخبز

اليوم، تنظر أسماء إلى مستقبل مشروعها برؤية مختلفة. لم يعد حلمها مجرد مخبز صغير في صنعاء، بل تطمح إلى توسيع «مخبز جدتي» إلى سلسلة عالمية، تحمل أصالة اليمن إلى العالم وتقدم مخبوزات صحية بلمسة خضراء ورؤية مستدامة.

قصة أسماء ليست مجرد قصة مخبز، بل قصة فتاة يمنية أثبتت أن الإصرار يمكن أن يشعل فرنًا، والشغف يمكن أن يعجن الصعوبات لتتحول إلى نجاح، وأن اليد التي تبدو ضعيفة قادرة على بناء مشروع يلهم وطنًا كاملًا.

هذه هي أسماء الجعدي... وهذا هو مخبز جدتي: مكان يعجن الخبز، ليخبز معه الأمل.

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

الذكاء الاصطناعي يشهر سلاحه: تسونامي خفي يضرب سوق العمل في ٢٠٢٥

في أقلّ من عقد واحد خرج الذكاء الاصطناعي من المختبرات الضيقة وشاشات العروض التقنية إلى قلب جداول الرواتب وقرارات مجالس الإدارة فعام ٢٠٢٥ لم يكن سنة اختبارات وتجريب بل سنة تحول فيها الذكاء الاصطناعي إلى بند ثابت في تقارير التسريح، وسبب مباشر يُكتب بوضوح في مبررات الاستغناء عن آلاف الموظفين. واستيقظ الموظف على خبر غير سار على الإطلاق بعدما اكتشف أن الآلة لم تعد تزاحمه في المصنع فقط بل أضحت تنافسه اليوم في المكتب وفي خدمة العملاء، وحتى في إعداد التقارير والتحليلات.

ومع توالي نشر تقارير مؤسسات الاستشارات وسوق العمل، ظهر أن ما يحدث ليس موجات متفرقة من التسريح هنا وهناك، بل بداية إعادة تشكيل عميقة لسوق العمل العالمي؛ فالمؤسسات الدولية تتحدث عن عشرات ومئات الملايين من الوظائف التي ستتغير طبيعتها أو تختفي خلال السنوات المقبلة بينما تتجه استثمارات الشركات الكبرى بكثافة نحو الأتمتة والأنظمة الذكية.

حيث لاح عام ٢٠٢٥ أشبه بـ«نقطة كسر» وفيها بدأ فيها الذكاء الاصطناعي يخرج من لغة التسويق ليصبح أداة حقيقية لإعادة رسم خريطة الوظائف على الأرض.

ففي الولايات المتحدة وحدها سجَّل تقرير شركة الاستشارات الأميركية «تشالينجر غراي آند كريسماس» المتخصصة في رصد إعلانات التسريح الصادر في السادس من نوفمبر ٢٠٢٥ إعلان أرباب العمل الاستغناء عن ١٥٣,٠٧٤ وظيفة في أكتوبر/تشرين الأول فقط، في أعلى مستوى لتسريحات شهرية في أكتوبر منذ عام ٢٠٠٣، بينها ٣١,٠٣٩ وظيفة أُلغيت بسبب الأتمتة والذكاء الاصطناعي في ذلك الشهر وحده، ليرتفع عدد الوظائف المنسوبة مباشرة إلى الذكاء الاصطناعي منذ بداية العام إلى ٤٨,٤١٤ وظيفة. وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥، أفادت صحيفة لوس أنجليس تايمز نقلاً عن مختصين أن الذكاء الاصطناعي ذُكر أكثر من مرة باعتباره عاملاً مباشراً أو جزئياً في نحو ٥٠ ألف حالة تسريح في الولايات المتحدة خلال ٢٠٢٥، ضمن موجة تخفيضات أوسع تجاوزت المليون وظيفة لأسباب تراوح بين خفض التكاليف والأتمتة وتباطؤ الطلب.

اقتصاد يُعاد تشكيله بالذكاء الاصطناعي

وقبل هذا، كان منتدى الاقتصاد العالمي قد دق ناقوس الخطر، ففي تقريره بعنوان «مستقبل الوظائف ٢٠٢٥» الصادر في السابع من يناير ٢٠٢٥ قدم أول صورة كمية محدثة لحجم التحول المتوقع في سوق العمل حتى عام ٢٠٣٠. وخلص التقرير إلى أن نحو ٢٢٪ من الوظائف الحالية في العالم ستتغيّر طبيعتها أو تستبدل خلال هذا العقد، أي ما يعادل اختفاء حوالي ٩٢ مليون وظيفة قائمة.

وسبق أن حذَّر صندوق النقد الدولي في مذكرة بعنوان «الذكاء الاصطناعي والعمل ومستقبلنا» في ١٤ يناير ٢٠٢٤، من أن الذكاء الاصطناعي سيمس نحو ٤٠٪ من الوظائف عالميا، وأن هذه النسبة ترتفع إلى ٦٠٪ في الاقتصادات المتقدمة، وأشار إلى أن نصف هذه الوظائف في الدول الغنية قد يستفيد من زيادة الإنتاجية، بينما يواجه النصف الآخر خطر تآكل الأجور أو الاستبدال الكامل، وهو ما يعني اتساع الفوارق بين من يستطيعون الاستفادة من التقنية ومن يُزاحون إلى الهامش. وفي هذا السياق، حذَّرت المؤسسة الوطنية للبحث التربوي في بريطانيا، يوم الثلاثاء الماضي، بناء على تقديراتها، من أن الأتمتة والذكاء الاصطناعي قد يؤديان إلى اختفاء ما يصل إلى ثلاثة ملايين وظيفة منخفضة المهارة في بريطانيا بحلول ٢٠٣٥، خصوصا في المبيعات وخدمة الزبائن والوظائف الإدارية والأعمال الحرفية، مع تحوّل القيمة المضافة نحو أصحاب المهارات الأعلى. لتكرس الصورة النمطية الشائعة بأن عام ٢٠٢٥ تحول إلى نقطة انعطاف وجعل المؤسسات الدولية تتحدث عن إعادة تشكيل ملايين الوظائف، فيما تكشف بيانات التسريح عن أن الذكاء الاصطناعي بات سبباً معلناً في قرارات تقليص العمالة.

قطاع التكنولوجيا والحوسبة

في الخامس من فبراير ٢٠٢٥ أعلنت شركة برمجيات إدارة الموارد البشرية والمالية الأميركية «ووركداي» أنها ستستغني عن ١,٧٥٠ موظفاً، أي نحو ٨,٥٪ من قوتها العاملة. وفي بيانها وتصريحات رئيسها التنفيذي أوضحت الشركة أن هذه الخطوة جزء من خطة لإعادة توجيه الموارد نحو الاستثمار الكثيف في الذكاء الاصطناعي والحلول السحابية، بهدف الحفاظ على القدرة التنافسية في سوق تعاني من تباطؤ إنفاق الشركات وارتفاع أسعار الفائدة.

وخلال الفترة من مارس - أغسطس ٢٠٢٥، سرحت شركة «أوراكل» ما يقرب من ١٠٪ من قوتها العاملة في الهند، كما شملت التسريحات نقاطاً في دول أخرى، مثل الولايات المتحدة وكندا والفيليبين، في أقسام المبيعات والدعم والمنتجات التقليدية، مع تقديرات غير رسمية بأن إجمالي الوظائف التي فقدت خلال ٢٠٢٥ تقع بين عشرة آلاف وأحد عشر ألف وظيفة. ووصفت الشركة التي تضم ما يفوق ١٦٢ ألف موظف هذه الخطوة بأنها جزء من إعادة هيكلة عالمية. ورُبطت هذه التسريحات مباشرة بإعادة توجيه الاستثمارات نحو البنية التحتية السحابية وعقود الذكاء الاصطناعي الضخمة، أي أن الشركة تقلص العمالة في الأنشطة الأقل ربحية لصالح فرق متخصصة في مشاريع الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٥ أعلنت شركة «إتش بي» عن تسريحات تتضمن خفض ما بين ٤,٠٠٠ و٦,٠٠٠ وظيفة عالميا بحلول نهاية أكتوبر ٢٠٢٨، أي ما بين ٧٪ و١٠٪ من قوتها العاملة. وأوضحت الإدارة أن الهدف هو «دمج الذكاء الاصطناعي في تطوير المنتجات وخدمة العملاء والعمليات الداخلية»، مع توقع تحقيق وفورات تصل إلى مليار دولار سنويا عند اكتمال الخطة، رغم كلفة إعادة الهيكلة المقدرة بنحو ٦٥٠ مليون دولار.

وفي ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥، أعلنت شركة أمازون عن جولة جديدة من تقليصات تستهدف نحو ٣٠ ألف وظيفة من موظفيها الإداريين حول العالم، في إطار مسعى لخفض التكاليف وتعزيز الربحية بعد سنوات من التوسع السريع، وأشارت إلى أن هذه الخطوة تأتي بينما تضخ الشركة استثمارات ضخمة في مراكز البيانات والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي التوليدي ووكلاء خدمة العملاء الآليين، أي أن الأتمتة والتقنيات الجديدة تلعب دوراً ضمنياً في إعادة توزيع الموارد داخل المجموعة.

قطاع التعليم الرقمي

في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٥ أعلنت شركة التعليم الرقمي الأميركية الرائدة عالميا «تشيغ» (Chegg) عن تسريح ٣٨٨ موظفا عالميا، أي حوالي ٤٥٪ من قوتها العاملة، وقالت في بيان رسمي: إن «الحقائق الجديدة للذكاء الاصطناعي وتراجع زيارات غوغل إلى ناشري المحتوى أدت إلى انخفاض كبير في الحركة والإيرادات»، ما فرض إعادة هيكلة جذرية للنموذج التجاري شملت تغيير الإدارة التنفيذية وإعادة توجيه الموارد، ما جعل الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة داخلية، بل منافساً مباشراً لخدمات المذاكرة التقليدية عبر روبوتات الدردشة والمنصات المجانية.

قطاع التأمين والخدمات المالية

في القطاع المالي تتجه البنوك وشركات التأمين للاستثمار بكثافة في الأتمتة والذكاء الاصطناعي في مجالات خدمة العملاء، وإدارة المخاطر، والامتثال، مقابل تقليص الوظائف التي تقوم على إدخال البيانات أو التحقق اليدوي أو التعامل مع الاستفسارات الروتينية.

وأفادت وكالة رويترز بأن مجموعة التأمين الألمانية أليانز (Allianz) تخطط لخفض ما بين ١,٥٠٠ و١,٨٠٠ وظيفة في ذراعها لأعمال التأمين على السفر أليانز بارتنرز. وأشارت رويترز نقلاً عن مصادرها أن هذه التسريحات تستهدف بالأساس موظفي مراكز النداء ومعالجة المطالبات، مع تأكيد المصدر أن القرار مرتبط مباشرة بأن أنظمة الأتمتة والذكاء الاصطناعي أصبحت قادرة على تنفيذ نسبة متزايدة من المهام الروتينية التي كانت تُدار يدويا.

و خلال «يوم أسواق رأس المال» خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٢٦ - ٢٠٢٨، أعلن بنك «آي بي إن أمرو» الهولندي (ABN Amro) أنه سيقلص ٥,٢٠٠ وظيفة بدوام كامل بحلول ٢٠٢٨، أي أكثر من ٢٠٪ من قوته العاملة. وأوضح البنك في بيان له أن الخطة تستند إلى تبسيط الهيكل التنظيمي، وخفض التكاليف، وتسريع التحول الرقمي في الخدمات المصرفية وإجراءات الامتثال ومكافحة غسل الأموال، مع التأكيد أن التقنيات الرقمية المتقدمة والتحليلات والذكاء الاصطناعي ستكون في قلب نموذج العمل الجديد.

قطاع التوصيل واللوجستيات

في ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥ أعلنت شركة توصيل طلبات الطعام الأوروبية «جاست إيت تاكيواي» (Just Eat Takeaway) أنها ستستغني عن حوالي ٤٥٠ موظفا، أي أقل من ٥٪ من قوتها العاملة، موزعين على عدد من الدول والأقسام في خدمة العملاء والمبيعات والإدارة. وأوضح بيان للشركة أن القرار يأتي في إطار مراجعة قاعدة التكاليف ودمج الأتمتة والذكاء الاصطناعي في العمليات، مع انتقال جزء من مهام خدمة العملاء من المعالجة اليدوية إلى أنظمة آلية.

وقبل ذلك في ١٧ يوليو ٢٠٢٥، أعلنت منصة «ليفيراندو» (Lieferando) التابعة لـ«جاست إيت تاكيواي»عن خطط لخفض نحو ٢,٠٠٠ وظيفة لسائقي التوصيل في ألمانيا بنهاية العام، ضمن «نموذج مُحسن للخدمة» يدمج بين العمل مع متعاقدين مستقلين واستخدام أدوات تكنولوجية لإدارة الطلبات والمسارات. ورغم أن الأتمتة هنا لا تحل محل السائق في الشارع مباشرة، فإن استخدام الخوارزميات في إدارة الأسطول وتوزيع الطلبات يسمح للشركة بتقليص عدد العاملين الدائمين لصالح نموذج أكثر مرونة وأقل كلفة.

*نشرت المادة في موقع العربي الجديد

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني
منتجنا... دعمك للمصنع دعم لوطن. كل مصنع يمني... جدارٌ يحمي اقتصادنا - عندما تنتج أيادينا، تستقل قراراتنا..... #منتجي_وطني

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

قصة نجاح
«نيو سام» فكرة مبتكرة تصنع منتجًا وطنيًا منافسًا

كانت فكرة صناعة لمبات ومنتجات كهربائية بأيدٍ يمنية مجرد حلم، لكن في نوفمبر ٢٠٢٤، تحقق هذا الحلم بفضل رؤية رجل الأعمال اليمني محمد العريفي عبر إطلاق مصنع «نيو سام للصناعات الكهربائية».

كسر «نيو سام» حاجز الخوف وانطلق بخطوة جريئة نحو هدف طالما حلم به الكثيرون، لكنه لم يتحقق بسبب نقص الثقة والإرادة بشكل رئيسي. ومنذ البداية، آمن الفريق بأن خدمة الوطن تبدأ بمنتج محلي عالي الجودة وسعر مناسب، قادر على المنافسة مع المنتجات المستوردة، والمساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني بتقليل فقدان العملة الصعبة، والحد من التضخم، وخلق فرص عمل للأيدي العاملة اليمنية.

ولتجسيد هذه الرؤية، استقدمت إدارة المصنع أحدث التقنيات العالمية في صناعة لمبات الليد، مع الالتزام بأعلى المعايير الهندسية والمواصفات الدولية. واعتمد المصنع نظام رقابة صارم يشمل فحص المواد الخام، وإجراء اختبارات دقيقة بعد كل مرحلة تصنيع، وصولًا إلى الفحص النهائي لكل منتج قبل مغادرته المصنع.

وكان اختيار لمبات الليد مدروسًا بعناية؛ فهي الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة للمنازل والشركات والمستشفيات والطرق، فضلاً عن كونها صديقة للبيئة وخالية من المواد الضارة مثل الزئبق والغازات المستخدمة في الإضاءة التقليدية. وقد نجح «نيو سام» في تقديم بديل وطني ينافس المنتجات الأوروبية ويتفوق على السلع الصينية المنتشرة في السوق رغم تفاوت جودتها.

ولتعزيز ثقة المستهلك، يوفر المصنع ضمانًا يشمل الاستبدال المباشر، مع عمر تشغيلي يصل إلى ٣٠,٠٠٠ ساعة وكفاءة تصل إلى ١٢٠ لومن لكل وات، بالإضافة إلى تنوع كبير في الأحجام والأشكال والقوى الكهربائية. ويعتمد المصنع نظامًا فعّالًا لتلقي ملاحظات العملاء والعمل على تحسين المنتجات بشكل مستمر.

واليوم، يقدم «نيو سام» مجموعة واسعة من المنتجات الكهربائية عالية الجودة، تشمل لمبات الإضاءة بمختلف أشكالها وقدراتها، العلب الكهربائية، زراعة البوردة، حوامل المصابيح، الشواحن الجدارية وشواحن السيارات، وتوصيلات الشحن، مع خطط مستقبلية لتوسيع المجموعة أكثر.

وتطمح قيادة المصنع لأن يصبح «نيو سام» المصدر الأول للمنتجات الكهربائية عالية الجودة والمطابقة للمواصفات العالمية في اليمن والشرق الأوسط، مثبتًا أن المستحيل مجرد كلمة، وأن الحلم حين يُصنع بالإيمان والإصرار يتحول إلى صناعة وطنية يفتخر بها الجميع.

«نيو سام» قصة نجاح ملهمة، ليس فقط لما يقدمه من منتجات عالية الجودة، بل أيضًا لما يجسده من روح الإبداع والإصرار. فقد صنع محمد العريفي، صاحب المشروع، من هذا النجاح رمزًا للعمل الوطني وتجسيدًا للتفاني في خدمة بلاده. كل لمبة تخرج من خطوط إنتاج «نيو سام» تحمل بصمته الشخصية، وتعكس رؤيته التي تجمع بين الطموح والاحترافية، بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية، ليصبح كل شعاع ضوء ينبعث من منتجاته رسالة أمل وإشراق للمستهلكين، وشهادة على قدرة اليمنيين على الإبداع والمنافسة على مستوى عالمي.

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني

منتجنا... أيادي يمنية تصنع الفخر... المرأة اليمنية شريكة في التنمية، من الحرف اليدوية إلى خطوط الإنتاج الحديثة. .. #منتجي_وطني

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

أسعار الأغذية تواصل تراجعها في ظل انخفاض جميع المؤشرات باستثناء الزيوت النباتية بحسب مؤشر منظمة الأغذية والزراعة

أسعار السكر تحقق انخفاضاً هو الأدنى منذ ديسمبر 2020 بفعل انخفاض الأسعار الدولية للنفط الخام

أكد مؤشر منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» لأسعار الأغذية في أكتوبر ٢٠٢٥ أن الأسعار العالمية حققت انخفاضاً قدره (١,٦ ٪) عن مستواه المراجع في سبتمبر الماضي، مسجلًا تراجعًا للشهر الثاني على التوالي. وقد عوّض الانخفاض في مؤشرات أسعار الحبوب ومنتجات الألبان واللحوم والسكر الزيادة في مؤشر أسعار الزيوت النباتية. وبصورة عامة، كما ظهر المؤشر لأسعار الأغذية أدنى بشكل طفيف من مستواه المسجل في أكتوبر ٢٠٢٤ وبقي أدنى بمقدار (٢١,١ ٪) من الذروة التي بلغها في مارس ٢٠٢٢. وكذلك سجلت أسعار الحبوب في أكتوبر انخفاضاً قدره (١,٣ ٪) عن مستواه في سبتمبر وأقل بمقدار (٩,٥ ٪) من مستواه المسجل قبل عام.

وكما بدورها تراجعت مؤشرات أسعار جميع الحبوب الرئيسية من شهر إلى آخر. حيث انخفض مؤشر القمح بنسبة ١,٠ ٪، ما عكس بشكل رئيسي الإمدادات العالمية الوافرة وتوقعات الإنتاج المواتية في بلدان النصف الجنوبي من العالم حيث الحصاد جارٍ والتقدم المطرد في زراعة القمح الشتوي في بلدان النصف الشمالي من العالم. كذلك، تراجع مؤشر الحبوب الخشنة بنسبة ١,١ ٪ في أكتوبر في ظل انخفاض أسعار الشعير والذرة الصفراء والذرة الرفيعة. وتم التعويض جزئيًا عن انخفاض الأسعار من خلال تقارير عن تراجع إنتاج الذرة في الاتحاد الأوروبي وربما في الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، في ظل أنباء عن اتفاقات تجارية جديدة بين الصين الولايات المتحدة الأمريكية. وتراجع كذلك المؤشر لعموم أسعار الأرز بنسبة ٢,٥ ٪ في أكتوبر ٢٠٢٥، مدفوعًا باحتدام المنافسة في الأسواق وبداية عمليات حصاد المحاصيل الرئيسية في عدد من البلدان المصدرة في بلدان النصف الشمالي من العالم.

وكانت أسعار الزيوت قد حققت في أكتوبر ارتفاعاً قدره (٠,٩ ٪) مقارنةً بشهر سبتمبر، حيث بلغ أعلى مستوى له منذ يوليو ٢٠٢٢. وعكست هذه الزيادة ارتفاع أسعار زيوت النخيل وبذور اللفت والصويا ودوار الشمس. بدورها انتعشت الأسعار الدولية لزيت النخيل بعد تراجع طفيف في الشهر الفائت، مدفوعةً بتوقعات انخفاض الإمدادات القابلة للتصدير إثر الزيادة المقررة في إندونيسيا بشأن طلبات خليط الديزل الأحيائي في عام ٢٠٢٦، ورغم إنتاج أعلى من المتوقع في ماليزيا. وارتفعت كذلك الأسعار العالمية لزيت دوار الشمس للشهر الرابع على التوالي في أكتوبر، الأمر الذي يُعزى في حد كبير إلى الإمدادات المحدودة من منطقة البحر الأسود في ظلّ تأخر الحصاد ومبيعات حذرة من جانب المزارعين. وخلال نفس الفترة، ارتفعت الأسعار العالمية لزيوت بذور اللفت والصويا بفعل استمرار انكماش الإمدادات في الاتحاد الأوروبي وارتفاع الطلب المحلي في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية.

فيما سجلت أسعار اللحوم خلال نفس الفترة انخفاضاً قدره (٢,٠ ٪) عن مستواه في سبتمبر، وكان أعلى بمقدار (٤,٨ ٪) من مستواه قبل عام. وذلك بعد زيادات استمرت لثمانية أشهر على التوالي؛ وكان الانخفاض مدفوعًا بتراجع حاد في أسعار لحوم الأغنام الدواجن، والذي عوّض عنه جزئيًا الارتفاع في أسعار لحوم الأبقار، حيث انخفضت أسعار الصادرات في الاتحاد الأوروبي بفعل ضغوطات إضافية إلى الأسفل ناجمة عن تراجع الطلب على الاستيراد من الصين إثر فرض رسوم جديدة على الاستيراد. وشهدت أيضًا أسعار لحوم الدواجن انكماشًا كبيرًا بما عكس تراجع أسعار الصادرات من البرازيل، حيث دفعت القيود التجارية التي فرضتها الصين بفعل إنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض المصدّرين إلى إعادة توجيه مبيعاتهم إلى وجهات حيث الأسعار أدنى. وانخفضت كذلك أسعار لحوم الأغنام، خاصة في أستراليا، فيما دخلت إمداداتٌ أكبر إلى الأسواق. وعلى العكس من ذلك، واصل مؤشر أسعار لحوم الأبقار ارتفاعه مدفوعًا بارتفاع الأسعار في أستراليا بفعل ارتفاع الطلب العالمي.

وهو الأمر الذي شمل أسعار منتجات الألبان التي حققت أيضاً انخفاضاً في أكتوبر، قدره (٣,٤ ٪) عن مستواه في سبتمبر، مسجلًا تراجعًا للشهر الرابع على التوالي. إنما رغم هذا التراجع، فبقي المؤشر أعلى بنسبة ٢,٧ ٪ عن مستواه قبل عام. كما تراجعت جميع المؤشرات الفرعية حيث انخفض سعر الزبدة بنسبة ٦,٥ ٪، وسعر الحليب المجفف الكامل الدسم بنسبة ٦,٠ ٪، وسعر الحليب المجفف الخالي من الدسم بنسبة ٤,٠ ٪ وسعر الأجبان بنسبة ١,٥ ٪. وعكس الانخفاض في مؤشر سعر الزبدة إلى حد كبير توافر كميات كبيرة معدة للتصدير من الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا، فيما عزّزت درجات الحرارة الموسمية المعتدلة إنتاج الحليب وسط تراجع الطلب على الاستيراد من آسيا والشرق الأوسط. وتراجعت أيضًا أسعار الحليب المجفف بفعل الطلب المحدود والمنافسة القوية على التصدير. أمّا مؤشر أسعار الأجبان، فشهد تراجعًا طفيفًا فقط، حيث إن الأسعار ظلت الثابتة في أوسيانيا، مدعومةً بالطلبات الآسيوية الكبيرة وبتراجع الإمدادات في بداية الموسم عوّض عن الانخفاض الطفيف في الاتحاد الأوروبي، حيث بقيت إمدادات الحليب كافيةً وتراجع الطلب على التصدير.

وبخصوص أسعار السكر فقد حققت هي الأخرى انخفاضاً خلال أكتوبر قدره (٥,٣ ٪) عن مستواه في سبتمبر. وهو التراجع الذي سجلته للشهر الثاني على التوالي، محققة انخفاضًا قدره (٢٧,٤ ٪) عن مستواه قبل عام ليبلغ أدنى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠٢٠. وكان هذا الانخفاض مدفوعًا بشكل رئيسي بتوقعات تسجيل إمدادات عالمية وافرة منه. ففي مناطق زراعة السكر الرئيسية في جنوب البرازيل، عزّزت ظروف الطقس المواتية وتيرة قوية في الإنتاج خلال الأسابيع الأخيرة. كما أن توقع زيادة الإنتاج في تايلند والهند، حيث بدأت العمليات المبكرة لسحق السكر، عزّزت التوقعات الإيجابية بشأن الإمدادات العالمية من السكر وأثّرت على الأسعار. إضافةً إلى ذلك، مارس انخفاض الأسعار الدولية للنفط الخام مزيدًا من الضغوطات على تراجع الأسعار العالمية للسكر من خلال تراجع الطلب من قطاع الوقود الأحيائي.

* خلافاً لسائر مجموعات السلع، لا تكون معظم الأسعار المستخدمة في حساب مؤشر المنظمة لأسعار اللحوم متاحة في الوقت الذي يُحسَب ويُنشَر فيه مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء، وبالتالي تُشتَق قيمة مؤشر أسعار اللحوم للأشهر الأخيرة من خليط من الأسعار المتوقَّعة والملحوظة. ويمكن أن يتطلَّب ذلك في بعض الأحيان تعديلات كبيرة في القيمة النهائية لمؤشر المنظمة لأسعار اللحوم، ويمكن أن يؤثّر ذلك بدوره على قيمة مؤشر المنظمة لأسعار الغذاء.

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني
منتجنا... يمنٌ منتج... يمنٌ قوي من الحقول إلى المصانع، من الأفكار إلى الأسواق .. نحن قادرون على الاكتفاء.. .... #منتجي_وطني

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـاد صـوت القـطـاع الخـاص ومـظلـته

10

Issue Number: 10/ December/ 2025 العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م

الاعتماد على النفط يضع العراق أمام مخاطر مالية

يواجه الاقتصاد العراقي مرحلة حرجة نتيجة الاعتماد شبه الكامل على العائدات النفطية، في وقت تتزايد فيه الالتزامات المالية للحكومة وسط تقلبات أسعار الطاقة العالمية، ما يثير مخاوف بشأن استقرار المالية العامة في السنوات المقبلة.

ويؤكد خبراء الاقتصاد والسياسة أن الموازنة العامة تعتمد على النفط بنسبة تفوق ٩٠ ٪، ما يجعل المالية العامة أكثر هشاشة وأقل قدرة على مواجهة الأزمات. ويرى محللون أن غياب رؤية استراتيجية واضحة وتراجع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية يزيدان المخاطر ويضعان الحكومة المقبلة أمام تحديات كبيرة.

وبحسب تقارير دولية، ارتفع العجز المالي إلى ٤,٢٪ من الناتج المحلي في ٢٠٢٤، مع توقعات بتراجع النمو غير النفطي إلى ١٪ في ٢٠٢٥. في المقابل، تشير وزارة المالية إلى أن الاقتصاد حقق نموًا بنسبة ٥٪ في القطاع غير النفطي العام الماضي، مدفوعًا بالزراعة والإنفاق العام، مع توقع استمرار النمو عند ٤ ٪ خلال العام المقبل.

كوريا الجنوبية: الناتج الصناعي ينخفض ٢,٥٪ في أكتوبر

شهد الناتج الصناعي لكوريا الجنوبية أكبر تراجع منذ أكثر من خمس سنوات في أكتوبر، متأثرًا بشكل رئيسي بانخفاض إنتاج أشباه الموصلات، رغم استمرار دورة النمو في باقي الصناعات.

وأفادت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية بأن البيانات الصادرة عن وزارة البيانات والإحصاء أظهرت انخفاض الناتج الصناعي بنسبة ٢,٥٪ عن الشهر السابق، وهو أكبر انخفاض شهري منذ فبراير ٢٠٢٠ عندما تراجع الناتج الصناعي بنسبة ٢٢,٩٪.

وانخفض إنتاج قطاع التعدين والتصنيع، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد، بنسبة ٤٪ على أساس شهري خلال أكتوبر، بينما سجل إنتاج أشباه الموصلات أكبر تراجع شهري منذ أكتوبر ١٩٨٢ بنسبة ٢٦,٥٪ .

وفي المقابل، ارتفعت مبيعات التجزئة، كمؤشر على الإنفاق الخاص، بنسبة ٣,٥٪ على أساس شهري، لتتعافى بعد شهرين متتاليين من التراجع، مسجلة أعلى زيادة منذ فبراير ٢٠٢٣.

صادرات اليابان العالمية ترتفع قرابة ٤٪ في أكتوبر

ارتفعت الصادرات اليابانية إلى دول العالم بنسبة ٣,٧٪ في أكتوبر الماضي مقارنة بالعام السابق، في حين سجلت الواردات من الخارج زيادة طفيفة بنسبة ٠,٦٪، وفق بيانات رسمية صدرت عن وزارة المالية اليابانية.

وأوضحت وكالة الأنباء الألمانية أن الصادرات إلى الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ٣,١٪، مسجلة تراجعًا للشهر السابع على التوالي على أساس سنوي، وسط مخاوف من التأثير السلبي المحتمل للرسوم الجمركية الأمريكية.

في المقابل، ارتفعت الواردات من الولايات المتحدة بنسبة ٢٠,٩٪ مقارنة بعام مضى، خاصة واردات المواد الغذائية مثل الحبوب، إضافة إلى البترول.

وتراجعت صادرات اليابان من قطع غيار الكمبيوتر والآلات الأخرى، إلى جانب الحافلات والشاحنات إلى الولايات المتحدة، في ظل استمرار الضغوط التجارية. يذكر أن الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، أعلن في يوليو الماضي عن إطار تجاري مع اليابان يفرض ضريبة بنسبة ١٥ ٪ على السلع المستوردة من اليابان.

«البيتكوين» تفقد ٧,٦٪ من قيمتها

تتجه عملة البيتكوين لتسجيل أسوأ أداء شهري لها منذ الانهيارات الكبرى التي ضربت قطاع العملات المشفرة في عام ٢٠٢٢، وذلك بعدما سجلت العملة تراجعاً حاداً بنسبة ٧,٦٪، لتهبط إلى مستوى ٨٤,٢ ألف دولار.

ووفقاً لبيانات «بلومبيرغ»، فقدت أكبر عملة مشفرة في العالم نحو ربع قيمتها (٢٥٪) في شهر نوفمبر الجاري وحده، مدفوعةً بموجة تصفيات واسعة لمراكز الرافعة المالية، بالإضافة إلى خروج استثمارات كبيرة من صناديقها المتداولة في البورصة (ETFs).

روسيا تسجل ارتفاعًا كبيرًا في واردات اليوسفي من المغرب

قفزت واردات روسيا من اليوسفي المغربي منذ مطلع العام ٢٠٢٥، مسجلة زيادة بنسبة ٧٤٪، وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة الروسية للرقابة الزراعية.

وأوضحت البيانات أن حجم الاستيراد من المغرب ارتفع من ١٨,٢ ألف طن في ٢٠٢٤ إلى ٣١,٦ ألف طن في ٢٠٢٥، فيما زادت واردات روسيا من جنوب إفريقيا من ٥٨,٢ ألف طن إلى ٨٢,٦ ألف طن، ومن الصين من ٦١,٧ ألف طن إلى ٧٨,٦ ألف طن.

في المقابل، تراجعت واردات اليوسفي المصري بشكل حاد بنسبة ٥١٪ لتصل إلى ٦٤,٥ ألف طن فقط.

وبشكل عام، بلغ إجمالي كميات اليوسفي المستوردة إلى روسيا منذ بداية ٢٠٢٥ وحتى ٢٣ نوفمبر الماضي ٥٩٤,٣ ألف طن، مسجلة انخفاضًا بنسبة ٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وأشارت الهيئة إلى أن تركيا لا تزال المورد الرئيسي لروسيا بنسبة ٤٧٪ من إجمالي الواردات، تليها جنوب إفريقيا بنسبة ١٤٪، ثم الصين ١٣٪، ومصر ١١٪، وأخيرًا المغرب ٥ ٪.

الهند تسجل نموًا اقتصاديًا بنسبة ٨,٢٪ في الربع الثالث من ٢٠٢٥

حقق الاقتصاد الهندي نمواً فاق التوقعات خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، بنسبة ٨,٢ ٪، مسجلاً أسرع معدل نمو خلال أكثر من عام. وأظهرت بيانات وزارة الإحصاء الهندية أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة ٨,٢٪ على أساس سنوي في الفترة من يوليو إلى سبتمبر، مقارنة بـ٧,٨٪ في الربع السابق، متجاوزًا توقعات المحللين البالغة ٧,٤٪.

وأوضحت الوزارة أن هذا النمو مدعوم بارتفاع الطلب الاستهلاكي، والنشاط القوي في قطاع التصنيع، إلى جانب عوامل إحصائية أسهمت في النتائج النهائية. وأشارت البيانات إلى أن الاقتصاد الهندي يظل أسرع الاقتصادات الكبرى نمواً، بما يدعم جهود مواجهة ضعف الروبية وانخفاض الصادرات وتقليل الاعتماد على واردات النفط الروسي.

وردًا على البيانات، وصف رئيس الوزراء ناريندرا مودي النسبة بأنها «مشجعة للغاية»، مشيدًا بالسياسات والإصلاحات الداعمة للنمو التي تنتهجها حكومته، عبر منشور على منصة «إكس».

في المقابل، حذر خبراء اقتصاديون من أن وتيرة النمو قد تتباطأ في الفصول المقبلة نتيجة التأثير المحتمل للرسوم الجمركية الأمريكية والحدود المحدودة للإنفاق الحكومي، رغم الإشارة الإعلامية إلى اتفاق تجاري محتمل مع الولايات المتحدة لم يُعلن عنه رسميًا بعد.

إلى ذلك، خفّض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الهند في السنة المالية ٢٠٢٦ من ٦,٤٪ إلى ٦,٢٪، مستندًا إلى افتراض استمرار فرض تعريفات جمركية أميركية بنسبة ٥٠ ٪.

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني

منتجنا... قوتنا... الاكتفاء خيارنا... لن ينهض اقتصاد اليمن إلا بما تصنعه أيادينا، وما نؤمن به في أسواقنا .. #منتجي_وطني

نبـض الاقتـصـاد

الاتحـــاد صـــوت القـــطـاع الخـــاص ومـظلـــته

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م Issue Number: 10/ December/ 2025

نمو مستقر لقطاع التوصيل السريع في الصين خلال ٢٠٢٥

سجّل قطاع التوصيل السريع في الصين معالجة ١٦٢,٦٨ مليار طرد خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢٥، مسجلاً زيادة بنسبة ١٦,١٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة الوطنية الصينية للبريد.

وأفادت وكالة (شينخوا) أن صناعة البريد الأوسع نطاقًا في الصين، والتي تشمل خدمات التوصيل السريع، عالجت ما مجموعه ١٧٧,٢٥ مليار طرد خلال الفترة نفسها، بارتفاع نسبته ١٤٪ عن الفترة المماثلة في ٢٠٢٤.

وتجاوزت الإيرادات الإجمالية لصناعة البريد خلال الأشهر العشرة الأولى من ٢٠٢٥ نحو ١,٤٧ تريليون يوان (حوالي ٢٠٧,٤٧ مليار دولار أمريكي)، مسجلة زيادة قدرها ٧,٧٪ على أساس سنوي، فيما بلغت إيرادات خدمات التوصيل السريع نحو ١,٢٢ تريليون يوان، بارتفاع ٨,٥ ٪ عن العام الماضي.

أي السيارات أكثر أمانًا: الكهربائية أم التي تعمل بالبنزين؟

خلصت أبحاث أجرتها شركة «جاي كاربنتر» لوساطة إعادة التأمين إلى أن سائقي السيارات الكهربائية أقل عرضة للحوادث مقارنة بسائقي السيارات التي تعمل بالبنزين.

وأصبحت أوروبا وآسيا في مقدمة الدول الرائدة في التحول إلى المركبات الكهربائية، نظرًا لما تقدمه الحكومات من حوافز وسياسات صارمة للحد من الكربون، وفقًا لـ «وكالة رويترز».

وأشار تقرير الشركة إلى أن دولًا مثل الدنمرك وهولندا والسويد وبريطانيا تخطط لفرض حظر على بيع السيارات الجديدة المعتمدة على البنزين والديزل بحلول عام ٢٠٣٠. أما في النرويج، فقد شكّلت السيارات الكهربائية ٩٣٪ من مبيعات السيارات الجديدة عام ٢٠٢٣، وتسعى البلاد إلى حظر بيع السيارات الجديدة المعتمدة على البنزين والغاز بحلول نهاية ٢٠٢٥.

وأظهرت الأبحاث في النرويج أن نسبة الحوادث للسيارات الكهربائية كانت أقل بنسبة ١٧٪ مقارنة بالسيارات المعتمدة على البنزين خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣. ومع ذلك، سجلت بيانات إدارة الطرق العامة النرويجية زيادة بنسبة ٨٪ في شدة الحوادث للسيارات الكهربائية، وكانت هذه الحوادث غالبًا سببًا لمطالبات أكبر بتعويضات عن الأضرار المادية مقارنة بالإصابات الجسدية الخطيرة.

وبين التقرير أن تكاليف المطالبات الإجمالية للسيارات الكهربائية والمعتمدة على البنزين متقاربة إلى حد كبير، لكن التحول من مطالبات الإصابات الجسدية الخطيرة إلى مطالبات الأضرار المادية يُتوقع أن ينعكس إيجابًا على نسب الخسارة، مما سيدفع شركات التأمين لمراجعة محافظها التأمينية.

كما أشار التقرير إلى أن تحسين وسائل النقل العام وتحويلها إلى المركبات الكهربائية يعد خطوة حيوية للحد من الانبعاثات الكربونية في المدن والمناطق الحضرية.

اتحاد الغرف العربية يطلق ٤ مبادرات لتعزيز الشراكة مع اليونان

نظّم اتحاد الغرف العربية المنتدى الاقتصادي العربي-اليوناني الرابع عشر بعنوان: «نحو تعاون أوثق - الإنشاءات والطاقة»، في أثينا، اليونان.

تم خلال المنتدى، الذي افتتحه أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، إطلاق أربع مبادرات محورية لتعظيم الشراكة الاستراتيجية بين اليونان والدول العربية.

وفي كلمة لأمين عام الاتحاد، بصفته منسّقًا ومديرًا لجلسة بعنوان: «الطاقة والبناء في عصر الذكاء الاصطناعي»، ضمن فعاليات المنتدى، قال مشدداً: «نحن نجتمع اليوم في لحظة مفصلية، حيث تتلاقى ثلاث قوى تشكل مستقبل الاقتصاد: الطاقة، البناء، والتحوّل الرقمي عبر الذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن تشهد الاستثمارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط نموًا كبيرًا، حيث يمكن للتبني الاستراتيجي للذكاء الاصطناعي مع تعزيز المرونة المناخية إضافة نحو ٢٣٢ مليار دولار إلى الناتج المحلي الإقليمي بحلول عام ٢٠٣٥. وقد بدأت شركات كبرى في قطاع الطاقة تطبيق هذه التقنيات لتحسين الكفاءة التشغيلية، في ظل زيادة الطلب على الطاقة نتيجة نمو مراكز البيانات».

وأضاف: «في قطاع البناء، يمكن للذكاء الاصطناعي إعادة تشكيل تصميم المباني، تكاليفها، صيانتها، واستهلاك الطاقة، كما يفتح التحول الرقمي في البناء فرصًا للشراكة بين القطاعين العربي واليوناني في مشاريع البنية التحتية والمدن الذكية والمستدامة».

وشهد المنتدى مشاركة وفود من ١٧ دولة عربية تمثل رؤساء شركات ومسؤولين، إلى جانب حضور ١٨٠ رجل أعمال يوناني، وعدد من السفراء العرب، إضافة إلى مشاركة رئيس هيئة قناة السويس الفريق أسامة ربيع.

وأعلن اتحاد الغرف العربية عن أربع مبادرات للتعاون مع اليونان، تقوم الأولى على بناء جسور بين العالم العربي واليونان من أجل التعاون في مجال إعادة الإعمار، بمبالغ مرصودة تقدّر بين ٤٥٠ و٥٠٠ مليار دولار للدول العربية المحتاجة.

وتقوم المبادرة الثانية على إنشاء ممر للهيدروجين الأخضر والطاقة النظيفة، من خلال التشبيك بين الشركات الموجودة في العالم العربي واليونان، وذلك عبر التنسيق والتشاور بين القطاع الخاص من كلا الجانبين ولا سيما بين اتحاد الغرف العربية والغرفة اليونانية.

فيما تقوم المبادرة الثالثة على إنشاء مركز للذكاء الاصطناعي في مجالي الطاقة والمياه، حيث تشير الدراسات إلى أن الذكاء الاصطناعي قادر على المساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة تصل إلى ٣٠٪، وفي حال تم إدارة هذا الملف بالشكل الأمثل، سنتمكّن من تحقيق النجاح المرجو في مشاريع إعادة الإعمار.

أما المبادرة الرابعة والأخيرة المقترحة من جانب اتحاد الغرف العربية، بحسب الدكتور خالد حنفي، فتتمثل في إقامة تحالف لوجستي وإنشاء موانئ محورية تعمل على مبدأ التعاون لا التنافس، ضمن منظومة متكاملة، تكون فيها اليونان محطة رئيسية بالشراكة مع الموانئ المحورية في العالم العربي، ومنها قناة السويس، التي أسهمت بجهود كبيرة بقيادة رئيس الهيئة الفريق أسامة ربيع، وقد تجلّت هذه الجهود مؤخرًا خلال الأزمة التي شهدها البحر الأحمر، مما ساعد على ربط مصر والعالم العربي بجميع دول العالم.

• الحملة الوطنية لدعم وتشجيع المنتج الوطني

الاكتفاء ليس شعارًا... بل إرادة وطنية تصنعها الأيادي اليمنية كل منتج محلي يولد من رحم الصمود، وكل شراء وطني هو صوت ينادي بالنهضة.

.. #منتجي_وطني

نبـض الاقتصـاد

الاتحـاد صـوت القـطاع الخـاص ومـظلـته

المشرف العام: أ.محمد عبده سعيد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير: أ.محمد محمد صلاح
نائب رئيس مجلس الإدارة

12

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م

العدد الأول 10- ديسمبر - 2025م

بأيدينـا ..

‹‹‹ نصنع الجودة ›››

#منتجي وطني#

المنتجات اليمنية تخضع لأعلى معايير الجودة والسلامة.
ثقتك غالية.. ونحن نحميها.

القطاع الخاص ..

‹‹‹ القلب النابض لليمن ›››

#منتجي وطني#

جودة تنافس.. وطعم لا ينسى..
فخر اليمن يبدأ من اختيارك.

كل ريال ينفق

‹‹‹ على المنتج المحلي ›››

#منتجي وطني#

يعود مضاعفاً للوطن تشغيلاً وتنمية، واستقراراً

اختيـارك ..

‹‹‹ هـو الفـارق ›››

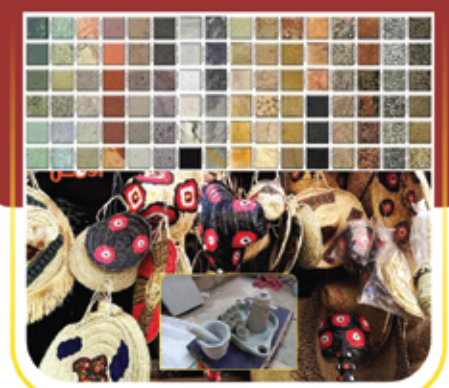

#منتجي وطني#

عندما تختار المنتج الوطني..
تختار وظيفة لشاب، وتدعم أسرة،
وتبني مستقبلاً آمناً

مختتم

نائب رئيس
الاتحاد

الأستاذ/ محمد محمد صلاح

الإعلام والاقتصاد

أصبحت الأحداث الاقتصادية السمة المميزة لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين والذي عرف بعولمة الأسواق وظهور الشركات عابرة القومية كلاعب أساسي في الحياة الاقتصادية. ويمثل الإعلام الاقتصادي نشاطاً شاملاً ومخططاً ومتعدد الأبعاد يقدم صورة عن طبيعة التوجهات المستقبلية للاقتصاد والتعريف بالنشاطات والفعاليات الاقتصادية وتشجيع حركة التبادل الاقتصادي والاستثماري بشتى مجالاته وصوره من خلال عرض وشرح وتفسير وتحليل المضامين الاقتصادية في قوالب اعلامية مهنية.

وقد ظهرت وسائل الإعلام الاقتصادية المتخصصة بعد ازدياد ثقل الحياة الاقتصادية في مجمل الحياة العامة في المجتمع لتلعب دورها في إشباع الحاجات الإعلامية للشرائح المختلفة المعنية بالاقتصاد، حيث ظهرت الصفحات الاقتصادية المتخصصة في الصحف اليومية والأسبوعية ثم الجرائد والمجلات الاقتصادية المتخصصة ولعبت الصحف الاقتصادية دوراً مهماً في كيفية استثمار المجال الاقتصادي على اعتبار أن الإعلام مرآة للمجتمع، فإذا كان اقتصاد دولة ما قوياً فيكون هذا الأمر فرصة كبيرة لوسائل الإعلام بأن تتعامل مع هذه الحالة تعاملاً علمياً وذكياً لتحقق المنفعة المشتركة للوسيلة وجمهورها.

ويعمل الإعلام الاقتصادي على تسليط الضوء على مختلف أبعاد الاقتصاد وامتداداته في المجتمع ويضطلع بمواكبة التغيرات الهيكلية وتحفيز القطاعات الإنتاجية، ويستهدف تنوير الرأي العام وتسليحه بالمعرفة الاقتصادية الضرورية وإقناعه بضرورة الانخراط في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي والانتاجي.

كما يقوم الإعلام الاقتصادي بدور المراقب للفعاليات الاقتصادية والذي يدق ناقوس الخطر عند حدوث الانحرافات عن خطط التنمية وانبلاج الفساد وسوء استغلال الموارد الاقتصادية وهو دور يعظّم من أهمية الإعلام الاقتصادي ويجعل من مقاربتها وفق منهجية علمية متماسكة ومتعددة الأبعاد أكثر من ضرورية.

وانطلاقاً من هذه الأهمية لتكامل الإعلام والاقتصاد وإيماناً من الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية بدور الإعلام في دعم التنمية الاقتصادية أقر استئناف إصدار النشرة الدورية المتخصصة لتكون المنصة الرسمية لتوثيق وتحليل حركة القطاع الخاص وصوت الدفاع عن مصالحه الحيوية والمساهمة الفاعلة في صياغة الرؤى الاقتصادية المستقبلية وتحقيق تأثيرات مباشرة ومستدامة على بيئة الأعمال من خلال إيجاد قناة تواصل مؤسسية وفعّالة بين قيادة الاتحاد والغرف التجارية في عموم المحافظات وكافة منتسبي القطاع الخاص.

+9671514125
+9671261296

info@fycci-ye.org
www.fycci-ye.org

Al Zubairi Street / opposite Arab Bank / Sana`a Republic of Yemen
شارع الزبيري / مقابل البنك العربي/صنعاء / الجمهورية اليمنية